UNHCR
المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين - دائرة الحماية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

نتائج الدراسة الرِّياديَّة

تعزيز خدمات حماية الأطفال عن طريق إدراج مبادرات التدخلات النقدية كجزء من البرامج الشمولية

المحتويات

مُلخّص الاستنتاجات: أثر مبادرات التدخلات النقدية على نتائج الحماية _____ 04

لبنان: تقييم أثر المساعدات النقدية على حماية الأطفال _____ 09

الأردن: تقييم أثر المساعدات النقدية على حماية الأطفال _____ 15

مصر: تقييم أثر المساعدات النقدية على حماية الأطفال _____ 21

UNHCR
المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

مُلخَّص الاستنتاجات: أثر مبادرات التدخلات النقدية على نتائج الحماية

سبتمبر / أيلول 2018 - أبريل / نيسان 2019

يُشكّل مجموع عدد الأطفال (2,5) مليون طفل (ما يقارب نصف) عدد اللاجئين السوريين، وتبقى إشكالية حماية الأطفال عنصراً محورياً من عناصر استجابة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (المفوضية) لمتطلبات الحماية.

ما زالت المفوضية تنهضُ بمشاريع الدراسات البحثية التي تهدف إلى تقييم المساهمة، بمختلف أشكال المساعدات النقدية، من أجل تعزيز نتائج حماية الأطفال، وتحسين رفاهية الأطفال اللاجئين، ورفاهية الأسر التي ينتمون إليها. وتُعتبر برامج المفوضية للمساعدات النّقدية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من أكبر أنواع البرامج وأكثرها تقدّماً في مجال المساعدات النقدية في العالم أجمع.[1] فقد وزّعت المفوضية ما يزيد عن 230 مليون دولار أمريكي من المساعدات النقدية في أنحاء المنطقة خلال عام 2018، ووصلت تلك المساعدات إلى نحو مليون فرد. وتُمثّل المساعدات النقدية عنصراً مهمّاً، من شبكة متكاملة واسعة النطاق، من الأنشطة والخدمات التي تقدّمها المفوضية لتوفير الحماية والمساعدة اللازمتين إلى الأشخاص المستضعفين والأكثر عُرضة للخطر. أمّا أدوات تقييم الضعف/العرضة للخطر، المستخدمة حالياً - فهي على سبيل المثال: إطار تقييم الضعف في الأردن (VAF)، وتقييم مدى تأثر/ضعف اللاجئين السوريين في لبنان (VASyR)، وتقييم مدى تأثر/ضعف اللاجئين في مصر (EVAR) – المُستخدمة في تحديد (حصر وتشخيص حالات) المستضعفين، فهي تُركّز بصورة رئيسة على العوامل الاجتماعية الاقتصادية، مع إيلاء أهمية محدودة لاحتياجات الحماية المُحدّدة، ومنها مثلاً حماية أو وقاية الأطفال، وتخفيف حدّة العُرضة للمخاطر، ومكافحة العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي والاستجابة لتبعاتهما. وقد جرى تطوير مسارات منفصلة لعمليات إحالة حالات حماية أو وقاية الطفل، وحالات العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، لضمان شمول العائلات، التي تُقدَّم لها خدمات إدارة حالات حماية الأطفال، في قوائم المنتفعين من برامج المساعدات النقدية. تمتلك منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كتلةً بالغة الأهمية من البيانات التي يُمكن تحليلها ليتم فهمَ أثرُ التحويلات النقدية في تخفيف حدة مخاطر الحماية في أوساط الأطفال على نحو أفضل.

وبالبناء على قاعدة الأدلّة، فإن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تحظى بميزة تنافسية (على غيرها من المنظمات الأخرى ...) من حيث تقديم المساعدات النقدية بطريقة فعّالة، كأداة حماية تستثيرُ وتَستخدِم، على نحو أفضل، بيانات الحماية المتينة، وهي مُدمجة بطريقة جيدة في مبادرات التدخلات المعنية بالحماية التكميلية، ومنها عملية إدارة الحالات، وخدمات المساعدة الأخرى.

وفيما يلي عرض للنتائج التي توصلت إليها الدارسات البحثية التي أُطلقت في العام 2018، وأُجريت في عدة بلدان على بيانات اللاجئين في كل من مصر والأردن ولبنان، وذلك بهدف دراسة أثر مبادرات التدخلات النقدية على نتائج حماية الأطفال. وكانت دائرة الحماية ووحدة مبادرات التدخلات النقدية قد انتهت، في الآونة الأخيرة، من وضع اللمسات الأخيرة على هذا المشروع المخصص للدراسات البحثية، الذي هَدَف إلى توضيح الأثر الذي تُحدثه طرق المساعدات النقدية بصورة عملية - باعتبار هذه المساعدات أداة أساسية للحماية - بغية وقاية الأطفال من مخاطر الحماية، ومواجهة تلك المخاطر والاستجابة لها.

تمت المباشرة بإجراء هذه الدراسات البحثية اعترافاً وتسليماً بأن مستوى الضعف الاجتماعي-الاقتصادي من شأنه أن يزداد بصورة كبيرة مع طول فترة نزوح (تشريد) اللاجئين، الأمر الذي يؤدي إلى مجموعة متنوعة من بواعث القلق المرتبطة بالحماية، التي تشمل مخاطر كبيرة تتعلّق بحماية الأطفال. وقد صُنّفت الأزمة السورية بأنّها سياقٌ مؤات يفسح المجال أمام اختبار ما إذا كان اللاجئون السوريون يعانون من الضعف/الهشاشة الاجتماعية الاقتصادية المرتبطة بارتفاع حجم المديونية، ونضوب المدخّرات، ومحدودية فرص سبل كسب العيش؛ وهذا وضعٌ لا يزال يعمل على زيادة مستوى ضعف/هشاشة النساء والفتيات والرجال والفتيان في مواجهة سلسلة واسعة من مخاطر الحماية واستراتيجيات التّكيّف السّلبية. ففي الأردن، على سبيل المثال، تعيش نسبة 82% من اللاجئين السوريين حالياً دون خط الفقر، وتلجأ نسبة 79% منهم إلى استخدام استراتيجيات مؤذية للتكيُّف مع الفقر، ومنها مثلاً زواج الأطفال، وعمل الأطفال.[2] وبالمِثل، فقد شهدت العائلات السورية اللاجئة في لبنان ارتفاعاً حاداً في سلسلة استراتيجيات "التّكيف مع الفقر"، وهي استراتيجيات سلبية وشديدة؛ إذ ارتفعت نسبة استخدام تلك الاستراتيجيات من 28% في العام 2014 إلى 67% في العام 2015، وهذه الاستراتيجيات تشمل التّسوّل، وإخراج الأطفال من المدارس، وزواج الأطفال، وانخراط الأطفال في أسوأ أشكال عمل الأطفال، لا بل وحتّى ممارسة الجنس من أجل البقاء.[3] اعتباراً من عام 2018، تعتمد معظم العائلات السورية النازحة (96%) في لبنان على شكل من أشكال استراتيجية المواجهة السلبية لتلبية الاحتياجات الأساسية.[4]

وبملاحظة الرابط القوي بين الفقر والحماية، فقد ركّزت الدراسة البحثية في لبنان على دراسة أثر المساعدات النقدية، كأداة أساسية لوقاية الأطفال، وللتّخفيف من عمل الأطفال، في حين أن الدراستين البحثيتين الأُخريين اللتين أُجريتا في الأردن ومصر قد هَدفتا إلى

1 تقرير المساعدات النقدية - https://www.unhcr.org/5c5c5acc4.pdf، حساب أوضاع سوريا والعراق لستة من عشرة برامج للمساعدات النقدية تنفذها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وهي البرامج الأكبر من هذا النوع في العالم (-1 لبنان، -2 الأردن، -4 تركيا، -7 مصر، -8 الجمهورية العربية السورية، و -9 العراق).

2 مؤسسة كير الدولية، 7 سنوات في المنفى: كيف يقع اللاجئون السوريون في المناطق الحضرية، والأردنيون المستضعفون، واللاجئون الآخرون المقيمون في الأردن تحت تأثير الأزمة السورية، يونيو / حزيران 2017، متوافر على الموقع الإلكتروني التالي:
https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/2017062017%28revised%29%20CARE%20Jordan%20Syrian%20refugees%20Summary%20final%20web%20%20.pdf..

3 خطة لبنان للاستجابة للأزمة السورية 2015 – 2016، متوافرة على الموقع الإلكتروني التالي:
http://www.3rpsyriacrisis.org/wpcontent/uploads/2016/01/20151223/01/LCRP_ENG_22Dec2015-full-versionoptimized.pdf..

4 خطة لبنان للاستجابة للأزمة السورية 2017 – 2020 (محدّثة في العام 2018)، متوافرة على الموقع الإلكتروني التالي:
https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/LCRP2018_EN_Full_180122.pdf.

تحديد الديناميكيات التي تُساهم في تعرّض الأطفال "للعنف والإساءة والاستغلال والإهمال" (ويُرمَز إلى هذا التعبير بلفظ مختصر هو: "LP- AN" في قاعد بيانات المفوضية السامية للأمم المتحدة وشؤون اللاجئين التي تُدعى بروغرِس ProGres [5]، وذلك بهدف تحديد الخصائص الوصفية للأطفال الأكثر عرضة لمخاطر الحماية. وقد أنتجت الدراسات البحثية تحليلاً قيّماً لاستراتيجيات التكيف لدى الأسر، ولمدى تعرّض الأطفال لمخاطر أو لحوادث العنف، والإساءة والإهمال والاستغلال. وتوفّر هذه النتائج المستخلصة من هذه الدراسات البحثية دليل الإثبات على الحاجة إلى تقوية عملية تحديد وحصر الأطفال المعرّضين للمخاطر، بغرض توافق الإحالات، وتوحيد المساعدات النقدية مع البيانات التي تتمحور حول الحماية، وبغرض تطوير مستوى التوجيه الفني بشأن تصميم مبادرات التدخلات النقدية لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين، جنباً إلى جنب مع توفير الخدمات ومبادرات التدخلات التكميلية في مجال الحماية، وذلك بغية المساهمة في تحقيق الحماية المُعزّزة للأطفال المنخرطين في ممارسة عمل الأطفال، أو الذين يواجهون مخاطر تتعلّق بالحماية.

جمع وتحليل البيانات

استَخدمت البلدان الثلاثة جميعها مزيجاً من البيانات المسحية الخاصة بالأسر، والأساليب الفنية النوعية [(المناقشات الجماعية المركّزة، والاستعراضات المكتبية، والمقابلات الشخصية مع مقدّمي المعلومات الرئيسيين، لأغراض جمع البيانات وتحليلها. ففي لبنان، أُخذت البيانات الكمية التي استُخدِمت من أربع مصادر للبيانات، من العائلات التي تتلقّى أنواعاً مختلفة من المساعدات: 1) المساعدات التي يقدمها برنامج المساعدات النقدية المتعددة الأغراض (MCAP) المنتظمة؛ 2) تقديم المساعدات النقدية لتغطية حوادث الحماية (PCAP) التي تُقدّم لمرة واحدة كجزء من استجابة ما؛ 3) المساعدات النقدية الطارئة التي تُقدّم لمرة واحدة (ECA)؛ و 4) خدمات الحماية. أما في الأردن ومصر، فقد كانت مصادر البيانات مقتصرة على بيانات الأسر [6]، والمعلومات الخاصة بعملية إدارة الحالات (المساعدات النقدية العاجلة (UCA)، ونظام إدارة معلومات حماية الطفل (CPIMS)، إلى جانب نظام معلومات مساعدات اللاجئين RAIS [7]، وقواعد بيانات بروغرس proGres [8] بهدف تحديد وحصر الخصائص الوصفية للأسر التي تكون أكثر عُرضة لمخاطر حماية الطفل. وقد جرى في الأردن تحليل البيانات بهدف تطوير أداة لمبادرات التدخلات النقدية ليتم إدماجها في إجراءات تحديد مصالح الطفل الفضلى، وذلك بهدف تحديد المكان الذي من شأنه أن يكون ملائماً لمبادرة التدخلات النقدية في تصدّيها لبواعث القلق المتعلقة بحماية الطفل، بما يتماشى مع مبدأ "لا ضرر ولا ضرار"، مع الاعتراف بأن استخدام مبادرات التدخلات النقدية يمكن أن يُنتِج، في بعض الأحيان، نتائج غير مقصودة. [9]

الاستنتاجات الرئيسة

- **نهجٌ واحدٌ لكل اللاجئين**

أوصت كلٌّ من مصر والأردن باستخدام سياسة موحّدة ودعم موحّد لكل اللاجئين. أما مصر فهي الآن في طريقها إلى تنفيذ توصية بتطبيق نهج موحّد لجميع اللاجئين؛ أي أنها تهدف إلى دعم مبادرات التدخلات الإنسانية التي تستهدف كل اللاجئين، بصرف النظر عن بلد منشأ اللاجئ، وإلى تطبيق نفس المعايير، وبذلك فإن مصر تعمل على مواءمة التقييمات والمساعدات والطرق التي يجري تنفيذها في العام 2019.

- **تحليل العمر، ونوع الجنس الاجتماعي والتّنوّع (AGD)**

وجدت الدراسات الثلاث جميعها أنّ الأطفال الذين يعيشون في أُسر تعيلها / ترأسها النساء (FHHs) كانوا معرّضين لدرجة أعلى من الخطر (عن غيرهم من الأطفال)، في مواجهة العنف والإساءة والإهمال والاستغلال مقارنةً مع الأُسر الأُخرى، حيث كان الفتيان فيها أكثر عرضة من الفتيات، لا سيّما وأنّ الفتيان الأكبر سناً في هذه الأُسر يواجهون احتمالية الاضطرار إلى مزاولة العمل. ولربما كانت طبيعة الإساءة إلى الفتيات واستغلالهن تُمارس خفيةً بدرجة أكبر مما يُمارَسُ مع الفتيان من الإساءة، وذلك أثناء أدائهن أعمالاً منزليةً، وبالتالي لم تستطع الدراسات البحثية رصد تلك الإساءات فيما يتعلّق بعمل الأطفال. وعلاوةً على ذلك، فإنّ مقدّمي الطلبات الرئيسيين (PAs) من العائلات، ممن لديهم أطفالٌ مُعرّفون ومسجّلون تحت رمز LP-AN كذوي احتياجات محدّدة، لديهم تحصيل علمي أدنى مستوىً داخل الأردن، ولا توجد لديهم وظيفة تُدرُّ لهم دخلاً. وقد شهدت الأسر التي تعيلها / ترأسها النساء في الأردن انخفاضاً في مستوى الضعف/الهشاشة مع مرور الزمان.

- **الوقت المُنقضي منذ الوصول**

وجدت الدراسات البحثية الثلاث أنّ مدة المكوث، منذ الوصول، في البلدان المُضيفة تلعب دوراً متصاعداً في حدوث الضعف/الهشاشة. فالأطفال الذين يصلون للنّمو إلى أحد البلدان المُضيفة يكونون عرضة للعنف والإساءة والإهمال والاستغلال / عمل الأطفال. وفي الأردن، فإن نسبة الأطفال المعرّضين لحالات العنف، أو الإساءة أو الإهمال تبلغ حوالي 12%، ومن المرجّح أن يُصنّف وضعهم بمسمّى "وضع الوصول غير الرسمي" (بمعنى أنهم دخلوا إلى الأردن من خلال نقاط دخول غير رسمية)، مقارنة مع وضع العائلات الأخرى التي وصلت ضمن المجموعات العشوائية. وقد سُجّلت نسبة مئوية لحالات العنف أو الإساءة أو الإهمال في الأردن أعلى من تلك النسبة في العام 2013، بعد فترة وجيزة من دخول اللاجئين إلى الأردن.

5 العنف والإساءة والاستغلال والإهمال LP-AN: قاعدة بيانات "بروغرس ProGres" لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تحتاج إلى رمز يُشير إلى الأطفال الذين يواجهون مخاطر الحماية من العنف والاستغلال والإساءة والإهمال.

6 في مصر، تألفت هذه المصادر من جمع البيانات في السابق من خلال مسح الأسر (تقييم هشاشة اللاجئين في مصر EVAR)، وجمع بيانات مصالح الطفل الفضلى من عملية إدارة حالات حماية الأطفال؛ وفي الأردن، جُمعت هذه البيانات من "بروغرس ProGres" – وهي قاعدة بيانات تسجيل اللاجئين، ومن نظام معلومات مساعدات اللاجئين RAIS (منصة التنسيق المشترك بين الوكالات)، وجُمعت بيانات مصالح الطفل الفضلى من عملية إدارة حالات حماية الأطفال.

7 نظام معلومات مساعدات اللاجئين المشترك بين الوكالات RAIS.

8 قاعدة بيانات "بروغرس ProGres": نظام التسجيل العالمي للخصائص الوصفية للاجئين المسجلين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين.

9 على سبيل المثال، تؤكد المشاورات الميدانية بأن القُصّرات المجتمعية، التي تفيد بأن جميع الأطفال غير المصحوبين (بعائلاتهم أو ذويهم) والأطفال المنفصلين (عن عائلاتهم أو ذويهم) مؤهلون بصورة تلقائية لتلقّي المساعدات النقدية، تُحفّز بالفعل السلوك المرتفع الخطورة، على سبيل المثال، كأن يقوم أطفال الأسر المصونة بمغادرتها ليطالبوا بهذه المساعدات، إلى جانب احتمالية تحفيز التنقلات العالية الخطورة للأطفال غير المصحوبين والأطفال المنفصلين وللأطفال الآخرين إلى بلدان اللجوء فيما لو توافرت تصورات مجتمعية بأن المساعدات النقدية سوف تتوافر تلقائيا لجميع الأطفال الذين توضع لهم خصائص وصفية محددة بعينها.

- **الأثر على الدّوافع الهيكلية**

لم يكن في الدراسات البحثية الثلاث كلّها رابط ثنائي مباشر بين مبادرات التدخلات النقدية، وبين مخاطر حماية الطفل، ولكن الدراسات جميعها وجدت أنّ المساعدات النقدية لها أثر غير مباشر على الدوافع (المُحرّكات) الهيكلية التّخفيفيّة لإشكاليات حماية الطفل عندما تكون جزءاً من استجابة متعددة الأوجه، وذلك من خلال الحصول على الخدمات، ومنها على سبيل المثال التعليم والصحة، والدعم النفسي الاجتماعي. أما في لبنان فقد وُجِدَ أن المساعدات النقدية قد زادت إمكانية تطوير مهارات مقدّمي الرعاية، وحسّنت جانب العرض في مبادرات التدخلات المدرسية (عن طريق زيادة فرص الحصول على التعليم، وتحسين جودة التعليم المُقدم؛ وذلك لأنّ الدوافع الهيكلية، التي حُدّدت لعمل الأطفال، في هذا البلد تشمل الديون، وحجم الأسرة، والسنوات التي فاتت الأطفال في التعليم، والاكتظاظ في المدارس، وخصائص العمر والنوع الاجتماعي (تعرّض الأطفال الأكبر عمراً / الأطفال الذكور للخطر أكثر من غيرهم من الأطفال)، أو العيش داخل الأسر التي ترأسها / تعيلها النساء أو داخل الأسر التي لديها حالات إعاقة، ووضع الأطفال غير المصحوبين بعائلاتهم أو ذويهم أو المنفصلين عن عائلاتهم أو ذويهم ("الأطفال غير المصحوبين والأطفال المنفصلين"، اختصاراً). وقد لوحظ أيضاً أن المساعدات النقدية المشروطة كانت أكثر فعّالية في التصدي لإشكالية عمل الأطفال من برنامج المساعدات النقدية المتعددة الأغراض. وأما في مصر، فإن جميع المستجيبين تقريباً (99%) زعموا أنّهم استخدموا المساعدات النقدية من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لشراء الأغذية، أو لدفع قيمة إيجار المسكن (92%).

- **الأثر على رفاهية / مستوى عيش الأطفال**

أظهرت الدراسات الثلاث جميعها بأنّ مبادرات التدخلات النقدية أدّت إلى زيادة حجم الإنفاق على الأغذية، والتّنوّع الغذائي الأفضل للأطفال. كذلك بيّنت مبادرات التدخلات النقدية بأنّ لها علاقة عكسية بين استراتيجيات التّكيّف السلبية، وذلك عن طريق خفض حدّة الضغوط (الإجهاد) داخل الأسر، وخفض مستوى انخراط الاطفال بممارسات عمل الأطفال، مثل ممارسة الجنس لأجل البقاء، والعمل على تضاؤل خطر التعرض للعنف، والإساءة والإهمال، الأمر الذي يؤدي بالتالي إلى رفع مستوى الأمان للأطفال. أما في الأردن، فقد وجدت الدراسة البحثية أن إخراج الأسر من برنامج المساعدات النقدية المتعددة الأغراض يُفاقِم إشكاليات إهمال الأطفال وتعرضهم للصدمات، نظراً إلى أن مبادرات التدخلات النقدية كانت ولا تزال تُساهم في خفض مستوى الضغوطات النفسية (الإجهاد النفسي) على الآباء والأمهات، لاضطرارهم إلى الاقتصاد في إنفاق المال (السعي إلى الحصول على المال) لتلبية الاحتياجات الأساسية. وقد تبيّن من الدراسة أنّ مبادرات التدخلات النقدية تهدف إلى التخفيف من حدّة عمل الأطفال، بما في ذلك تخفيف مجموع عدد الساعات التي يعملها الأطفال. أما في لبنان، على سبيل المثال، فإن الأسر كانت ترسل أطفالها إلى العمل لعدد أقل من الساعات نتيجة لتلقّيها المساعدات من خلال برنامج المساعدات النقدية المتعددة الأغراض. وأما في مصر، فقد أظهر تحليل البيانات أنّ تلقي المساعدات النقدية قد خفّض من احتمالية لجوء الأسر الى استراتيجيات التّكيّف السلبية. فنسبة عشرة في المئة من الأسر التي لا تتلقى مساعدات نقدية كانت تنفق من مدخراتها، وكان من المحتمل أن ينخفض هذا الرقم إلى النصف فيما لو تلقت تلك الأسر المساعدات النقدية. وبالتالي، فإن المساعدات النقدية أدت إلى توفير المدخّرات وتشكيل الموجودات. وأما الأثر الأكثر أهمية فقد لوحظ في أوساط الأطفال غير المصحوبين والأطفال المنفصلين، الذين ذكروا بأن المساعدات النقدية أفسحت المجال أمامهم للانتقال إلى مناطق أكثر أمناً، وأدّت إلى وقوع عدد أقل من حوادث العنف، وسمحت لهم بتسديد قيمة الأغذية وأجور النقل، وجعلتهم بالتالي أقل عرضةً للاستغلال من الآخرين.

- **التعليم المدرسي**

في مصر، وجدت الدراسة البحثية بأنّ التكلفة المرتفعة للتعليم قد ورد ذكرها كسبب لعدم المواظبة على الالتحاق بالمدارس (38%). كما وجدت أن حالات العنف والإساءة والإهمال كانت منتشرة داخل الأسر التي لديها مستوى تعليمي أقل، وفي أوساط متوسّطي الدخل. أما في لبنان، فقد وجدت الدراسة عامل ارتباط إيجابي بين الأسر التي تتلقى مساعدات نقدية متعددة الأغراض، وبين معدل الالتحاق بالمدارس لأطفال الأسر المنتفعة. وقد أدى تنفيذ مبادرات التدخل النقدية إلى زيادة دخل الأُسر، الأمر الذي أدّى بالتالي إلى زيادة مستوى الإنفاق على التعليم والتكاليف المرتبطة به (الرسوم، وكلفة المواد، وأجور النقل، والزي المدرسي والأحذية). وعلى العكس من ذلك، فقد أدى انقطاع المساعدات النقدية إلى سحب الأطفال من المدارس، ثم أدى بالتالي إلى المساس بالمسارات الطويلة الأمد لتراكم رأس المال البشري.

- **زواج الأطفال**

كانت الدراسةُ البحثية التي أُجريت في الأردن هي الدراسة الوحيدة التي نظرت في أثر مبادرات التدخلات النقدية على زواج الأطفال. فقد وجدت هذه الدراسة أن المساعدات التي يقدمها برنامج المساعدات النقدية المتعددة الأغراض من المحتمل أن تقلّص من جوانب الهشاشة/الضعف التي تؤدي إلى زواج الأطفال، وأن استدامة توفير مبلغ المساعدات النقدية المتعددة الأغراض من المحتمل أن تُؤخّر العُمُرَ الذي يتم تزويج الأطفال فيه، ولكن هذا المجال يتطلّب المزيد من البحث لكي يتسنى وضع معامل ارتباط فيما بينهما.

- **المبلغ الذي تقدمه مبادرات التدخلات النقدية**

خَلُصت الدراسات البحثية الثلاث إلى أن مبلغ التحويلات الي يوفّرها برنامج المساعدات النقدية المتعددة الأغراض لم يكن كافياً لتلبية الاحتياجات الأساسية للمنتفعين، وأنه يستوجب استكماله بمبالغ إضافية وإدماجه بطريقة فاعلة في خدمات الحماية الأخرى، ومنها عملية إدارة الحالات، وذلك لإحداث الأثر الأكثر أهميةً. وبذلك المعنى، فإن المبالغ النقدية التي تم استلامها كانت مفيدة في تلبية الاحتياجات الأساسية، ولكنها لم تكن تفي بالغرض عندما تُستخدم بمفردها. وفي مصر، وجدت الدراسة أن الأثر الذي

أحدثته المساعدات من برنامج المساعدات النقدية المتعددة الأغراض قد ساعد في جعل الأطفال أقل هشاشةً/ضعفاً في مواجهة العنف، وأسوأ أشكال عمل الأطفال، بما في ذلك ممارسة الجنس من أجل البقاء، وغير ذلك. أما في لبنان، فلم يعمل استلام المساعدات النقدية - بمعزل عن مبادرات التدخلات الأخرى - على الحدّ من عمل الأطفال. غير أن أثر المساعدات أصبح مهماً من الناحية الإحصائية في ظل استلام المساعدات التكميلية من الوكالات الأخرى.

- **مدة التحويلات النقدية**

في الأردن، لم تُحدِث المساعدات النقدية العاجلة لمرة واحدة أي أثر (إيجابي أو سلبي)، بصورة عامة، في مستوى تعرض الأطفال للعنف، أو الإساءة أو الإهمال. غير أن تلقّي المساعدات من برنامج المساعدات النقدية المتعددة الأغراض، على مدى فترة من الزمان أطول، شكّل معامل ارتباط مع انخفاض عدد حوادث الحماية التي جرى التبليغ عنها. بَيْدَ أن الاستبعاد من الانتفاع من المساعدات النقدية قد أدى بالأسر إلى سحب أطفالها من المدارس كاستراتيجية تكيّفية أُولى. وعلاوة على ذلك، فقد أدى الاستبعاد أيضاً إلى المزيد من العنف الممارس مع الأطفال بسبب ارتفاع مستويات الضغط النفسي داخل الأسر، بصورة عامة.

- **أثر المساعدات النقدية المتعددة الأغراض على الديون**

في مصر، لوحظ الأثر الأكبر لهذه المساعدات في أوساط الأطفال غير المصحوبين والأطفال المنفصلين؛ فقد ذكر هؤلاء الأطفال بأنهم أصبحوا، في ظل وجود المساعدات النقدية، قادرين على سداد قيمة أغذيتهم وأجور تنقلهم، عِوضاً عن أن يُصبحوا مدينين، مما جعلهم أقل عرضة للاستغلال من الآخرين، ولخطر التعرض للعنف. أما في الأردن ولبنان، فقد لوحظ لجوء هؤلاء الأطفال إلى ممارسة عمل الأطفال كاستراتيجية تكيفية في مواجهة ازدياد عبء الديون، ولا سيما في أوساط الأطفال غير المصحوبين والأطفال المنفصلين، الأمر الذي يُثير قلقاً مهماً بشأن مخاطر الحماية المرتبطة بالحصول على رأس المال. وفي لبنان أيضاً، فقد وجدت الدراسة البحثية بأن المنتفعين من المساعدات النقدية المتعددة الأغراض كانوا أقل عرضة لخطر تحمل الديون باعتباره أحد الدوافع الهيكلية الرئيسية لمزاولة عمل الأطفال.

- **الوصول إلى الشبكات الاجتماعية**

وجدت الدراسات البحثية، في البلدان الثلاثة، بالمقارنة مع اللاجئين من الجنسيات الأُخرى، أن اللاجئين السوريين والعراقيين الذين توافرت لهم شبكات اجتماعية أفضل، أثّرت إيجاباً على قدرتهم على رفع المساعدات النقدية التي استلموها.

- **الأثر على العنف الممارس ضد الأطفال**

أدت المساعدات التي قدمها برنامج المساعدات النقدية المتعددة الأغراض، في البلدان الثلاثة، إلى تخفيف مستوى العنف الممارس مع الأطفال. ففي لبنان عملت مساعدات هذا البرنامج على خفض مستوى حاجة الأطفال إلى الانخراط في عمل الأطفال، مما جعلهم أقل عرضةً لمخاطر الاستغلال الجسدي والجنسي. أما في الأردن، فيبدو أن المساعدات من هذا البرنامج قد عملت على خفض مستوى العنف العائلي، لكن هذا الخفض بحاجة إلى المزيد من التّحقّق. وأما في مصر، فقد خفضت هذه المساعدات مستوى العنف المنزلي لأن الأطفال استطاعوا أن يُساهموا في تسديد إيجارات بيوتهم، وبالتالي لم يُضطروا إلى أداء أعمال منزلية داخل بيوتهم لمقايضة ذلك بتكاليف المعيشة. كذلك فقد أفسحت هذه المساعدات المجال أمام الأطفال غير المصحوبين والأطفال المنفصلين للانتقال إلى أحياء أكثر أماناً، مما خفّف من تعرضهم للأماكن التي قد يُصبحون فيها ضحايا للاستغلال والعنف.

- **التحويلات النقدية المشروطة وغير المشروطة**

وجدت الدراستان البحثيتان اللتان أُجريتا في مصر ولبنان أن المساعدات النقدية المشروطة تساهم في إحداث آثار إيجابية أكبر على رفاهية الأطفال، ولا سيما فيما يتعلق بالحصول على الخدمات الصحية والتعليمية. وقد قُدمت توصيات بتقديم مساعدات نقدية مرهونة بشروط، ومرتبطة بضمان استمرار البقاء على مقاعد الدراسة كجزء من استراتيجية خاصة بتوفير الحماية والمساعدة الأوسع نطاقاً للأطفال اللاجئين في مصر. وعن طريق تعليق المساعدات النقدية على الشروط، أوضحت الدراسة البحثية بأن المتابعة كانت مطلوبة لرصد ومراقبة المنتفعين من المساعدات، وذلك لضمان بقاء المتلقّين جزءاً من النظام التعليم النظامي، أو مرتبطين بنوع من التدريب المهني، أو بأي خيارات أخرى تفضي إلى فرص سبل كسب العيش.

الاستنتاجات

أوضحت الدراسات البحثية الثلاث بأن مبادرات التدخلات النقدية لا تعتبر المبادرات الأمثل عندما تُنفّذ بمعزل عن غيرها من المبادرات، ولكن هذه المبادرات، عندما تقترن بخدمات أخرى، تُقدّم للاجئين بصفة مستدامة، تعمل كلها معاً على الحد من نشوء جوانب الهشاشة/الضعف، ولها تأثير إيجابي على رفاهية الأطفال ونمائهم، وعلى تراكم رأس المال البشري. وقد خَلُصت الدراسات الثلاث أيضاً إلى إمكانية تعزيز الأثر الذي تُحدثه مبادرات التدخلات النقدية، وذلك بشمول مؤشرات الحماية في معادلة الاستهداف، وبإجراء عملية الرصد والمراقبة لكيفية استعمال المنتفعين

للمساعدات النقدية بعد توزيعها. كذلك أوضحت نتائج الدراسات الثلاث بأن المبادرات المُدرّة للدخل، وبخاصة لمقدّمي الرعاية والنساء، والمبادرات التي تُنفّذ على جانب العرض، ذات العلاقة بالتعليم المدرسي، وببناء الوعي المجتمعي قد تكون كلها مفيدة في بلوغ استجابة مبادرات التدخل النقدية المستوى الأمثل في الأداء، من حيث تخفيف مستوى عمل الأطفال. وبالتالي، فمن المحتمل ألا تَحفِز مبادرات التدخلات النقدية وحدها على تغيير السلوك، بطريقة فاعلة، تضمن تحقيق نتائج ناجحة بمستوى أفضل على صعيد خدمات التعليم والخدمات الصحية. وبالمثل، فإن الخدمات المصاحبة الأخرى قد تحتاج إلى مدخلاتها الأخرى على شكل دعم البنى التحتية لتحسين مستوى جودتها وتوافرها للمتلقّين. وإن استكمال التحويلات النقدية ببرامج أخرى، لتحسين جودة وإمكانية الحصول على الخدمات، يهدف إلى سد الفجوات التي تُخلّفها مبادرات التدخلات النقدية وحدها، بغية زيادة تأثيرات الدخل الذي يؤدي إلى تحقيق أثر إيجابي أكبر على رفاهية الأطفال.

لبنان: تقييم أثر المساعدات النقدية على حماية الأطفال

مبادرات التدخلات النقدية من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وعمل الأطفال في لبنان

سبتمبر / أيلول 2018 – أبريل / نسيان 2019

الملخص التنفيذي

1. **الحدُّ من آليات التَّكيُّف السَّلبية:** أوضحت الدراسة البحثية أن العائلات التي استلمت المساعدات النقدية لتغطية حوادث الحماية، وتلقّت المساعدات من برنامج المساعدات النقدية المتعددة الأغراض، إلى جانب استلام المساعدات النقدية لتوفير المواد الغذائية ومستلزمات فصل الشتاء، كانت تتمتّع بمستوىً أفضل من الحماية، بصورة جوهرية، من تبني آليات التّكيف المؤذية. وعلى العموم، فإن الأسر التي تتلقّى مساعدات نقدية تكون عموماً أكثر قدرة على التصدي للدوافع (المُحرّكات) الهيكلية، مثل التعليم المدرسي والمديونية، التي بدورها تؤدّي إلى الحد من عمل الأطفال.

2. **التَّخفيف من مديونية الأسر وعمل الأطفال:** أدّت المساعدات النّقدية إلى خفض مستوى الضعف/الهشاشة الاقتصادية للأسر، وبالتالي خفض مخاطر الحماية من حيث تحمل الديون التي تشكّل إحدى عوامل الخطورة التي تؤدي إلى انخراط الأطفال في العمل. وقد عمل استلام المساعدات من خلال برنامج المساعدات المتعددة الأغراض على تحسين ظروف بعض الأطفال العاملين، الذين أصبحوا يُرسَلون إلى العمل لمدة أقصر من الوقت أثناء الفترة التي تلقوا فيها المساعدات من برنامج المساعدات المتعددة الأغراض.

3. **الأثر على التعليم المدرسي:** حقّقت المساعدات نجاحاً في السماح للأطفال بالالتحاق بالمدارس والبقاء على مقاعدها، مع تقليص معدلات عمل الأطفال.

4. **تعديل قيمة المساعدات النقدية:** أوضحت الدراسة البحثية عبر المناطق (الأقاليم) بأن الحصول على المساعدات بمبلغ مخفّض، ولكن ثابت، يُفضّل على انقطاع هذه المساعدات بصورة مفاجئة، مع انقطاع الحوافز المتعلقة بالغذاء والشتاء، ومن دون تقديم خدمات بديلة مكانها. إن انقطاع المساعدات من شأنه أن يؤدي، في أغلب الأحيان، إلى تحمل متلقي المساعدات أعباء المديونية / مع عدم قدرتهم بعد ذلك على سداد قيمة المواد الأساسية.

خلفية أساسية

يشهد لبنان النسبة الأعلى في العالم، من حيث مستوى تركيز اللاجئين مقارنة بعدد السكان، وفق البيانات المتوافرة لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (للعام 2018)، والتي تبيّن بأن ما مجموعه 951,629 لاجئاً سورياً مسجّلاً لدى المفوضية يقيم حالياً في لبنان.[1] وتشير التقديرات إلى أن أكثر من 55% من هؤلاء اللاجئين السوريين المسجلين لدى المفوضية والمقيمين في لبنان هم من الأطفال دون سن 18 عاماً.[2] ونتيجة لأزمة اللاجئين السوريين، فإن نسبة 76% من السوريين المهجّرين في لبنان يعيشون تحت خط الفقر في الوقت الحاضر،[3] وإن مستوى عمل الأطفال آخذ في الارتفاع في أوساط اللاجئين نتيجة لاستخدام الأطفال المساعدات التي يتلقّونها في إعالة الأسر ودعم دخلها. إن عمل الأطفال، الذي كان موجوداً فعلاً في سوريا ولبنان قبل نشوب النزاع السوري، قد بلغ الآن مستويات تُنذر بالخطر، وتشير التقديرات إلى أن عدد الأطفال الذي يعملون حالياً في لبنان يتجاوز 100,000 شخص، منهم ما يزيد عن 35,000 طفل سوري.[4] وكان عدد الأطفال اللبنانيين المنخرطين في عمل الأطفال قد تضاعف ثلاث مرات في الفترة بين عام 2009 وعام 2016.[5]

وتوفّر المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مساعدات نقدية متعددة الأغراض للأسر، إلى جانب توفير المساعدات النقدية المخصصة لأغراض الاستجابة إلى الاحتياجات المحددة للحماية. ومن شأن هذه المساعدات أن يكون لها نتائج إيجابية على الأطفال من خلال ما تحدثه من تأثير على التغذية والصحة والتعليم. وتهدف هذه الدراسة البحثية إلى المساهمة في فهم الدور الذي تؤديه المساعدات النقدية عن طريق إجراء الأبحاث في أدلة الإثبات على الروابط القائمة فيما بين المساعدات النقدية والنتائج ذات العلاقة بالطفل، مثل الالتحاق بالمدرسة، والمشاركة في الأعمال المنزلية داخل الأسرة، والانخراط في عمل الأطفال وتعريض الأطفال لمخاطر الحماية. كذلك فإن هذه الدراسة البحثية تستكشف حُزَم الخدمات الإضافية المحتملة التي قد تدعم مبادرات التدخلات النقدية للتصدي لإشكالية عمل الأطفال وإيجاد الحلول لها.

1 المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2018. الاستجابة الإقليمية للاجئين السوريين، لبنان، متوافرة على الموقع الإلكتروني: https://data2.unhcr.org/en/situations/syria/location/71.
2 المرجع نفسه.
3 خطة لبنان للاستجابة للأزمة السورية، 2017 – 2020 (تحديث 2018)، متوافرة على الموقع الإلكتروني:https://www.unhcr.org/lb/wp-content/uploads/sites/16/2018/04/LCRP-EN-2018.pdf.
4 تنسيق المفوضية السامية للأمم المتحدة المشترك بين الوكالات: عمل الأطفال في لبنان، متوافر على الموقع الإلكتروني: https://data2.unhcr.org/en/documents/download/67049.
5 المرجع نفسه.

الأسئلة الأساسية التي تناولتها الدراسة البحثية

تنظر هذه الدراسة البحثية في الرابط بين مبادرات التدخلات النقدية التي تنفذها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبين عمل الأطفال. وهي بشكل أكثر تحديداً تستكشف ما يلي:

- أثر المساعدات التي يتلقاها اللاجئون - من برنامج المساعدات النقدية المتعددة الأغراض، ومن المساعدات النقدية لتغطية حوادث الحماية - على الوقاية والحد من مزاولة الأطفال للعمل، وعلى مدى الحدّ من هذا العمل والاستجابة لذلك في لبنان.
- أثر الخدمات التكميلية التي تعزز تأثير مبادرات التدخل النقدية على وقاية الأطفال من مزاولة العمل، والحد من هذا العمل والاستجابة لذلك في لبنان.
- وجود إطار للرصد والتقييم ليعمل كمثال نموذجي توجيهي لأعمال المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن عمل الأطفال، وبخاصة فيما يتعلق بمبادرات التدخلات النقدية، وبالخدمات التكميلية الأخرى.

تعتمد الدراسة البحثية نهجاً ينطوي على مزيج من الأساليب، حيث تُستكمل البيانات المستقاة من التحليل الكمي بالاستنتاجات المستمدة من التقييمات النوعية، ما يؤدي إلى الوصول إلى فهم شمولي لأثر مبادرات التدخلات النقدية على عمل الأطفال.

وقد تألفت التقييمات النّوعية من 41 مقابلة شخصية فردية، إضافة إلى 10 مناقشات جماعية مركزة. أما التحليلات الكمية فهي تنقسم إلى جزءين منفصلين، ولكن تكميليين، وهما: (1) دراسات الرصد المسحية للنتائج التي حققتها المساعدات النقدية المتعددة الأغراض، في الفترة بين مارس / آذار ويوليو / تموز من العام 2018. و (2) عيّنة مختارة من حالات عمل الأطفال التي حُدّدت قبل شهر نوفمبر / تشرين الثاني من العام 2017، واستمرت طوال شهر نوفمبر / تشرين الثاني من العام 2018.

مصادر البيانات

لقد جمعت الدراسة البحثية بين الأساليب الفنية الكمّية والنوعية لأغراض تحليل البيانات.
وقد تألف التحليل الكمي من البيانات المستقاة من:

- **بيانات الدراسة المسحية لرصد النتائج** التي تحققت من المساعدات التي يستلمها اللاجئون من برنامج المساعدات المتعددة الأغراض خلال الفترة بين مارس / آذار ويوليو / تموز (حتى نهايته) من العام 2018. وقد أُجري التحليل بالمقارنة مع "المجموعة الضابطة control group" المؤلّفة من غير المنتفعين.
- **عيّنة مختارة من حالات عمل الأطفال** التي حُدّدت قبل شهر نوفمبر / تشرين الثاني 2017، وتمت متابعتها حتى نهاية شهر نوفمبر / تشرين الثاني 2018.

- **بيانات المساعدات النقدية لتغطية حوادث الحماية** [6]
- **البيانات المُستقاة من قاعدة بيانات بروغرس proGres**[7]، وتشمل عينة من حالات عمل الأطفال، والمجموعة الضابطة؛ بمعنى حالات عمل الأطفال التي لا تستلم أي شكل من أشكال المساعدات من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

وقد اشتمل التحليل النوعي على بيانات نشأت وتجمّعت من 41 مقابلة شخصية مع أفراد، و 10 مناقشات جماعية مركّزة للمنتفعين من المساعدات النقدية لتغطية حوادث الحماية السالفة الذكر، إضافة إلى المقابلات الشخصية التي أجرتها كوادر المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومسؤولو الحماية لدى الوكالات الأخرى مع مقدمي المعلومات الرئيسيين. وقد قام اختيار مَن أُجريت المقابلات معهم والمشاركين في المناقشات الجماعية المركزة على استيفاء الخصائص التالية: نوع جنس الطفل المُزاول لعمل الأطفال حالياً أو سابقاً، النوع الاجتماعي لربّ أو ربّة الأسرة، مع التركيز على الأسر التي ترأسها/تعولها النساء، والأطفال غير المصحوبين والأطفال المنفصلين، والأسر التي لديها حالات إعاقة، أو تعاني من ظروف طبية خطيرة، وحجم الأسرة.

6 المساعدات الخاصة بتغطية حوادث الحماية مؤطرة زمنيا وهي مقدمة إلى اللاجئين الذين يُعرَّفون بأنهم يتعرضون لحوادث تتعلق بالحماية، وبصفة رئيسة يتعرضون لعنف جنسي وعنف قائم على النوع الاجتماعي. وعادةً ما تكون المساعدات مصحوبة بعملية إدارة الحالات.
7 نظام التسجيل العالمي للخصائص الوصفية لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

نتائج المساعدات النقدية

1. **مدة المساعدات النقدية:** أوضح المستجيبون عبر المناطق (الأقاليم) بأنهم يفضلون الحصول على مبلغ مخفّض وغير منقطع من المساعدات النقدية، على الانقطاع المفاجئ لهذه المساعدات وللحوافز الغذائية وتلك المخصصة لفصل الشتاء، في ظل عدم وجود خدمات بديلة لتلك المساعدات والحوافز. وقد ذكرت العديد من العائلات بأنها تتلقّى مساعدات إضافية من الوكالات التي تقوم بإجراء عملية إدارة الحالات، كما تتلقى في بعض الحالات، الملابس الخاصة بالأطفال، والمساعدات المالية العَرَضية، بعد أن توقّفوا عن استلام المساعدات النقدية لتغطية حوادث الحماية أو المساعدات النقدية المتعددة الأغراض. وكانت هذه العائلات قادرة على تسجيل أطفالها في المدارس وابقائهم على مقاعد الدراسة. غير أن انقطاع المساعدات النقدية من شأنه أن يؤدي بهم ليصبحوا مدينين، ولا يعودوا قادرين على سداد قيمة المواد الأساسية التي يحتاجون إليها.

2. **العوامل الخارجية:** تؤدي العوامل، مثل التّنمّر، والتّمييز والعنف داخل المدارس إلى حدوث التسرب. وإنّ تحسين وتعزيز التّماسك الاجتماعي والتّفهم في المدارس ليُعتبرُ أمراً ضرورياً للمحافظة على بقاء الطلبة على مقاعد الدراسة.

3. **الحدّ من آليات التكيف:** ذكرت الدراسة البحثية أن العائلات التي تلقّت مساعدات نقدية لتغطية حوادث الحماية، ومساعدات نقدية متعددة الأغراض، مرفقة بالمساعدات الغذائية والمساعدات النقدية لفصل الشتاء، تمتّعت بالحماية من تبني آليات التكيف المؤذية/الضارة. وبالنسبة إلى مخاطر عدم مواظبة الأطفال على الدراسة، فقد أفادت استجابات المشاركين بأن المساعدات كانت ناجحة في السماح للأطفال بالالتحاق بالمدارس والبقاء على مقاعدها. وبالخوض في المزيد من التفاصيل، فإن المقارنة بين المنتفعين سابقاً والمنتفعين حالياً تُبيّن أنّ استلام المساعدات النقدية المتعددة الأغراض حسّنت ظروف عمل بعض الأطفال المنخرطين في العمل، حيث كانوا يُرسلون لمزاولة العمل لفترة من الوقت أقل، أثناء فترة تلقّيهم المساعدات النقدية المتعددة الأغراض. مع ذلك، انتهى المطاف بمعظم هؤلاء الأطفال إلى مزاولة العمل لعدد أطول من الساعات، عندما انقطعت عنهم المساعدات النقدية المتعددة الأغراض.

ولقد شكّلت نسبة الأطفال الذين توقفوا عن مزاولة/ممارسة عمل الأطفال أولوية أعلى بنسبة (9,1%) في أوساط المنتفعين الذين يتلقّون المساعدات النقدية والغذائية. أما النسبة المئوية للأطفال الذين انخرطوا في ممارسة أسوأ أشكال عمل الأطفال، فقد كانت ضمن أوساط غير المنتفعين أعلى بضعفين منها في أوساط المنتفعين (4% مقابل 2% في المجموعة التي كانت تتلقى مساعدات نقدية، مقابل نسبة 1% في أوساط المجموعة التي كانت تتلقى مساعدات نقدية إضافةً إلى تلقيها مساعدات غذائية). وقد أفسحت المساعدات النقدية المجال أمام الأطفال غير المصحوبين والأطفال المنفصلين لكي ينتقلوا إلى مناطق أكثر أمناً، ما أدّى بالتالي إلى حدوث عدد أقل من حالات العنف الممارس ضدهم.

4. **أثر المساعدات النقدية على تخفيف عمل الأطفال:** كشف تحليل الانحدار والمناقشات الجماعية المركزة عن أثر المساعدات النقدية على عمل الأطفال بطريقة غير مباشرة، من خلال تأثير هذه المساعدات على الدوافع الهيكلية، ومنها على سبيل المثال الفقر، والمديونية والتعليم المدرسي، وآليات التّكيّف المؤذية/الضارة. وبعبارة أخرى، من المحتمل أن تكون الأسر، التي تتلقى المساعدات النقدية، قادرةً على التصدي للدوافع الهيكلية ومعالجتها، مثل التعليم المدرسي والمديونية، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي بدوره إلى خفض مستوى عمل الأطفال.

5. **خفض ديون الأسر:** تعتمد العائلات اعتماداً كبيراً على المساعدات النقدية. فاستلام المساعدات النقدية أدى إلى تقليص مستوى الهشاشة والضعف الاقتصادي للأسر، الأمر الذي أدّى الى التقليل من التعرض لخطر الحماية الناجم عن تحمل الديون، والذي يُعدّ أحد عوامل الخطورة التي تُفضي إلى عمل الأطفال. فعمل الأطفال هو أحد آليات التكيف، ولا سيما في الأسر الفقيرة بما يكفي للجوء إلى الاستدانة، فيُرسَل الأطفال إلى العمل للتّعويض عن حمل الديون،[8] وبخاصة في الحالات التي يكون فيها الطفل هو المُعيل الوحيد. وفي مثل هذه الحالات، فقد كانت مبالغ المساعدات النقدية غير كافية، وبدت وكأنها تؤثر بالحد الأدنى في منع مزاولة عمل الأطفال. وعلاوة على ذلك، فإن كلفة عدم السماح للأطفال بممارسة عمل الأطفال لم تتوازن مع المبلغ النقدي الذي تستلمه العائلة. ولكنها منعتهم من تكبد حجم أكبر من المديونية، ومن أن يكونوا عرضة للمزيد من الاستغلال من جانب المُلّاك.

6. **مبلغ ومدة المساعدات:** أفاد متلقّو المساعدات بأن المساعدات لو انقطعت عنهم فانهم سيضطرون إلى إرسال أطفالهم إلى مزاولة عمل الأطفال من جديد. وأظهرت العيّنة بأن احتمالية انسحاب الأطفال من المدارس كانت أقلّ في الحالات التي يتم فيها تلقّي كلاً من المساعدات النقدية المتعددة الأغراض، والمساعدات التكميلية من الوكالات الأخرى (من احتماليته في الحالات التي لم يتم تلقي المساعدات فيها).[9] وهذا يوضّح بأن المساعدات التي كانت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تقدمها للاجئين، كانت لا تزال وسيلة مساعِدة في ضمان عدم إرسال الأطفال لمزاولة عمل الأطفال من جديد، مع أن مبالغ تلك المساعدات لم تكن كافية. وبالمثل، فإن انقطاع تلك الحوافز قد أدى بالأطفال اليافعين (المراهقين ...) على أقل تقدير، في الفئة العمرية من 10 سنوات إلى 16 سنة، إلى استئناف مزاولة عمل الأطفال من أجل دعم عائلاتهم، ولا سيّما في المناطق الريفية، حيث تبيّن أن الكبار الراشدين واجهوا صعوبة في الحصول على العمل.

8 التحليل كنتيجة للمناقشات الجماعية المركزة مع الأسر والأطفال غير المصحوبين والأطفال المنفصلين.
9 هذا يشير إلى المساعدات التي تلقاها اللاجئون من الوكالات الأخرى كبرنامج الأغذية العالمي، مثلا.

7. **التعليم المدرسي:** شوهد الأثر الذي أحدثته المساعدات النقدية من خلال التأثير الإيجابي على مستوى التعليم المدرسي، وبقاء الأطفال على مقاعد الدراسة، ونسبة الأطفال الذين يذهبون إلى المدرسة، ومنع مزاولة أسوأ أشكال العمل. فقد كانت نسبة الأطفال الذين يذهبون إلى المدرسة 60% في الأسر التي ليس لديها أطفال يمارسون عمل الأطفال، بالمقارنة مع نسبة 47% في المئة في أوساط الأسر التي لديها أطفال يزاولون عمل الأطفال. وختاماً، فإن أولئك الأطفال الذين لم يتلقوا المساعدات النقدية كانوا عرضة لخطر عدم المواظبة على الدوام في المدرسة بدرجة أكبر (بنسبة 89% مقابل 86%). كذلك فإن التعرض لخطر عدم المواظبة على الدوام في المدرسة كان مرتبطاً بمستوىً أعلى من انتشار مزاولة عمل الأطفال (96,5% مقارنة ب 81,7%)

الأطفال من الأسر التي ليس لديها أطفال يزاولون عمل الأطفال

60% من الأطفال يذهبون إلى المدرسة

الأطفال من الأسر التي لديها أطفال يمارسون عمل الأطفال

47% من الأطفال يذهبون إلى المدرسة

خصائص أسر اللاجئين: خطورة عمل الأطفال ومخاطر الحماية الأخرى

الاختلافات الجغرافية

شُوهد انتشار ممارسات عمل الأطفال في قطاعات عديدة، وهو انتشار غير متساوٍ في مناطق جغرافية مختلفة من لبنان.[10] فعلى سبيل المثال، فإن الأطفال اللاجئين المزاولين لعمل الأطفال في جنوب لبنان يعملون في الزراعة بصفة رئيسة، كقطف ثمار البرتقال مثلاً. والزراعة هي أخطر ثالث عمل على الأطفال،[11] وتأتي في الترتيب بعد أعمال التعدين والإنشاءات.[12] وفي أغلب الأحيان، يستأجر أصحاب الأراضي الأطفال، بعضهم أعمارهم تتدنى إلى خمس سنوات، برفقة والديهم للعمل والإقامة في العقارات الزراعية.[13] وقد شوهدت ممارسة عمل الأطفال بصورة أكثر انتشاراً في جنوب لبنان (14%)، وفي شمال لبنان (13%) أكثر مما شوهدت في جبل لبنان وفي البقاع (بنسبة 5,3%، و بنسبة 5,6%، على الترتيب).

عمالة الأطفال في لبنان

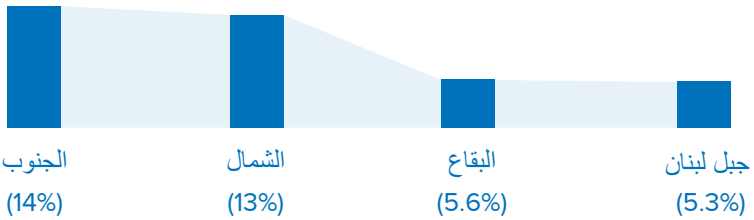

حجم الأسرة:

كانت الأسر التي تتلقى المساعدات النقدية أكبر عدداً بمعدل فرد واحد، بصفة عامة، من عدد الأفراد في الأسرة المشمولة في المجموعة الضابطة [(6,7) أفراد مقابل (5,7) أفراد] التي لا تتلقى المساعدات النقدية. وبالمثل، فإن عدد أفراد الأسرة في الفئة العمرية من 3 سنوات إلى 18 سنة، كان أعلى منه في المجموعة التي تتلقى المساعدات النقدية المتعددة الأغراض [(3,8) أفراد في مقابل (2,6) أفراد].

10 هذا التحليل هو ثمرة استعراض الأدبيات.
11 عززت هذه المعلومات أيضا مناقشات المجموعات المركزة ومقدمي المعلومات الرئيسيين.
12 منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، 2017: عمل الأطفال في الزراعة في لبنان، دليل إرشادي للممارسين، متوافر على الموقع الإلكترونية http://www.fao.org/3/a-i7721e.pdf.
13 منظمة العمل الدولية، 2012. تقييم سريع لعمل الأطفال في محافظات شمال لبنان (طرابلس وعكار) والبقاع، متوافر على الموقع الإلكتروني: https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/arabstates/robeirut/documents/genericdocument/wcms_210579.pdf

المديونية: كانت ممارسة عمل الأطفال منتشرة في أوساط الأسر المحمّلة بالديون نتيجة لنفقاتها الضرورية الأخرى. وفي الواقع فإن مزاولة عمل الأطفال كانت إحدى آليات التكيف مع الأوضاع بالنسبة إلى العائلات المَدينة. وقد بدا أن تأثير الديون كان متفاقماً في أوساط الأسر الأكبر حجماً؛ لأنها تحتاج إلى المزيد من الأموال لكي تبقى على قيد الحياة.

الخصائص الوصفية للاحتياجات المحددة: كانت ممارسة عمل الأطفال أكثر انتشارا في أوساط الأسر ذات الخاصية الوصفية المحددة (الخصائص الوصفية المحددة)، ومنها على سبيل المثال، الأسر التي ترأسها/تعولها النساء، والأسر التي ربّاتها عزباوات، والأسر التي ربّها/ربّتها كبير/كبيرة في السن، والأسر المثقلة بالديون أو التي لديها ظروف طبية خطيرة.[14] كذلك كشفت المناقشات الجماعية المركزة والمقابلات الشخصية التي أجريت مع مقدمي المعلومات الرئيسين عن أن الأطفال من بنات أو أبناء الأشخاص مقدّمي الرعاية، ممن ليس لديهم وثائق هوية، والأطفال غير المصحوبين والأطفال المنفصلين، كانوا الأكثر احتمالية للانخراط في مزاولة عمل الأطفال. أما الأطفال من بنات وأبناء الآباء والأمهات الحاصلين على مستوى أعلى من التعليم، فقد كانت احتمالية انخراطهم في مزاولة عمل الأطفال أقل (من غيرهم ...).

العمر ونوع الجنس الاجتماعي: كشف تحليل البيانات المسجلة بأن معظم الأطفال المنخرطين في مزاولة عمل الأطفال كانوا ذكوراً (84%) وأعمارهم تزيد عن 10 سنوات.[15] وفي أوساط الأطفال من هذه الفئة، كانت ممارسة عمل الأطفال أكثر بروزاً للعيان في أوساط الأطفال الأكبر سناً (95% في الفئة العمرية من 11 – 16 سنة مقارنة بنسبة 88% في أوساط الفئة العمرية من 6 – 10 سنوات). وأثناء إجراء الدراسة، بقيت نسبة 95% من الأطفال منخرطة في مزاولة عمل الأطفال، ومنها نسبة 3% كانت منخرطة في أسوأ أشكال عمل الأطفال، ونسبة 4% منهم تم تحديدهم على أنهم أطفال منفصلون عن عائلاتهم وذويهم. وقد اعتبرت نسبة 66% من المشمولين في الدراسة أن كَونَ الأطفال فتياناً يزيد احتمالية مزاولة عمل الأطفال. وقد كشفت المناقشات الجماعية المركزة بأن معظم الأسر تصوّرت بأن الفتيات "لسن معنيات بالذهاب إلى العمل"، لأن ذلك يترتّب عليه بالضرورة مواجهة التحرش الجنسي أثناء العمل أو أثناءالتنقل إلى العمل. غير أن عدم ذهابهن إلى العمل لا يُترجم إلى ذهاب الفتيات إلى المدرسة، نظراً إلى أنهن سوف ينخرطن في الأعمال المنزلية.

المواظبة على الدوام في المدرسة: كانت ممارسة عمل الأطفال أكثر انتشاراً في أوساط الأسر التي ترسل أطفالها إلى المدرسة. وكان عدد الأطفال الذين يذهبون إلى المدرسة أعلى في أوساط الأسر التي تتلقى المساعدات النقدية منه في الأسر التي لا تتلقى المساعدات [(2,5) طفل مقارنة بعدد (1,8) طفل]. وذكرت الأسر المتلقية وغير المتلقية للمساعدات أن السبب لعدم إرسال أطفالها إلى المدرسة يعود إلى تخفيض المساعدات. كذلك ذكرت نسبة مئوية أعلى من تلك النسبة بأنها لا ترسل أطفالها إلى المدرسة بسبب النفقات المدرسية التي لا يستطيعون تحملها (32% مقابل 22% في المجموعة الضابطة). وقد ورد ذكر العوامل التالية التي أدت بالأطفال إلى التسرب من المدرسة والانخراط في عمل الأطفال: اكتظاظ الصفوف المدرسية، والاختلافات (الفُروق) في المناهج الدراسية، وعوائق اللغة (العربية في مقابل الفرنسية كلغة التدريس)، والمعدل الكبير لعدم قبول الأطفال السوريين في المدارس، إلى جانب استقواء (تنمُّر) الأقران، والإساءة اللفظية من جانب المعلمين وسائقي الحافلات.

السنوات التي فاتت الأطفال في التعليم: أوضحت المناقشات الجماعية المركزة أن أحد العوامل التي أسهمت في الانخراط في عمل الأطفال يتمثّل في عدم ذهاب الأطفال إلى المدارس، لأنهم لم يرتادوا المدارس لسنوات عديدة، نتيجة الحرب والنزوح (اللجوء)، ولأنهم عندما يحاولون الالتحاق بالمدارس في لبنان، فإنهم عادة ما يوضعون في صفوف تعليمية أدنى من المستويات التي وصلوا اليها مسبقاً، أو يتم رفضهم. وقد اعتبر بعض المشاركين أن العمل أفضل من الذهاب إلى المدرسة.

[14] تحليل كمي ثنائي المتغير معزّز بنسب احتمالية قيمتها أكبر من 1 لجميع هذه المتغيرات.
[15] كشف التحليل الفني النقاب عن أن الفتيان كان لديهم درجة ميل أعلى من الفتيات نحو ممارسة عمل الأطفال (نسبة 95% مقابل نسبة 91% بين الفتيات).

الافتقار إلى الأوراق الثبوتية القانونية:

شوهدت إشكالية عمل الأطفال في الأسر التي من المستبعد أن يذهب مقدّمو الخدمات الذكور فيها، ممن ليست لديهم أوراق ثبوتية، إلى العمل خشية احتجازهم. فإما أن ينتهي بهم الأمر عاطلين عن العمل، وإما أن يعملوا بصورة غير نظامية. وفي مثل هذه الحالات، ورد ذكر عمل الأطفال كمصدر لدخل العائلة يمكّنها من القدرة على البقاء. وذكر عدد قليل من الذكور الكبار الراشدين امتلاكهم تصاريح إقامة قانونية، حصلوا عليها إما من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وإما من كفيل وطني، مع أن الكفالة والكفيل مسألة مكلفة تصل تكاليفها إلى 400,000 ليرة لبنانية (لكل تصريح مدته 6 أشهر). وتعتبر القيود المترتبة على عدم امتلاك الأوراق القانونية أقل بروزاً للعيان في أوساط النساء؛ إذ لم تذكر أيٌّ منهن أن نقص هذه الوثائق يشكل عائقاً أمام العمل أو كمصدر للتّخوّف من التنقّل من منطقة إلى أخرى.

الفجوات والتحديات

1. قصر الفترة الزمنية المخصّصة لجمع البيانات أثّر سلباً على درجة تمثيل العينة عن طريق الحدّ من عدد المقابلات التي يمكن أن يتم اجرائها، والفرص التي تتاح لتنظيم المناقشات الجماعية المركزة في بعض الأماكن، ويرجع ذلك إلى تنافس الأولويات على المستوى الميداني.

2. بالمثل، ربما يكون أخذ العينات بصورة هادفة قد أدخل درجة من الانحياز في الاستنتاجات، ولا سيما على مستوى العدد القليل من المنتفعين الحاليين من المساعدات النقدية المخصصة لتغطية تكاليف الحماية، وللمنتفعين الحاليين من المساعدات النقدية المتعددة الأغراض، الذين بدأوا بتلقي المساعدات النقدية قبل شهر واحد أو شهرين فقط من إجراء المقابلة معهم. وفي العادة، فإن الحاجة تقتضي مرور فترة أطول على البدء بتلقي المساعدات النقدية قبل البدء بملاحظة أثر تلك المساعدات على الوقاية أو الحد من مزاولة عمل الأطفال.

الاستنتاجات والخطوات التالية

- تؤكد الاستنتاجات استعمال المساعدات النقدية كأداة للحماية بهدف تحسين رفاهية /رعاية الطفل، ولكنها تشير أيضاً إلى الفجوة في المعرفة، على سبيل المثال ما يتعلق بالتفاعل بين المساعدات النقدية وبين المبادرات الأخرى لتدخلات الحماية، التي يجب تقييمها عن كثب بدرجة أكبر في المستقبل.

- تعزيز الإحالات المتقاطعة فيما بين مبادرات التدخلات النقدية وخدمات الحماية – يجب استكمال المساعدات النقدية المتعددة الأغراض بخدمات الحماية، ويجب أن تكون جزءاً من خطة كلية للحالات، تُطوَّر لصالح الأطفال المحدَّدين المعرضين للخطر، ومنهم الأطفال المعرضون لخطر الانخراط في عمل الأطفال.

- معالجة جوانب الضعف/الهشاشة الاقتصادية بطريقة مستدامة. ونظراً إلى أن المساعدات النقدية لا تصل إلا إلى أقلية فقط من اللاجئين، فإن الدعم اللازم لخفض الضعف/الهشاشة الاقتصادية للعائلات يجب أن يُستكمل بخدمات أخرى تؤدي إلى إدرار الدخل، مثل التدريب على المهارات، والمعدات الأساسية لضمان التمكين الاقتصادي، وبخاصة إلى الأسر التي ترأسها/تعيلها النساء.

- تحسين جانب العرض من التعليم: يتم دعم المحافظة على بقاء الأطفال على مقاعد الدراسة أيضا عن طريق تعزيز المبادرات الموجّهة داخل المدارس، مثل تحسين نوعية التعليم المدرسي، والتماسك الاجتماعي، وفهم الاختلافات الثقافية.

- بناء الدعم المجتمعي: مما سيساعد على التصدي لبعض العوامل المساهمة في مزاولة عمل الأطفال، مثل ربّات الأسر غير القادرات على العمل، نظراً إلى اضطرارهن لتقديم الرعاية لأطفالهن و/أو للمعالين الآخرين. فتنفيذ أنشطة كتشكيل وتنظيم مجموعات دعم الأقران سوف تعمل على حشد مواطن القوى وموارد المجتمع، وتزويدهم بالتدريب والمهارات اللازمة للاعتماد على أنفسهم.

- ضرورة تقديم الدعم في تحمل التكاليف الإضافية: يجب أن تأخذ المساعدات النقدية بعين الاعتبار جميع المصروفات المتعلقة بالتعليم، ومنها أجور النقل، التي تعتبر عناصر مهمة تُسهم في عدم المواظبة على الدوام في المدرسة أو التسرب منها، أو الانخراط في عمل الأطفال.

الأردن: تقييم أثر المساعدات النقدية على حماية الأطفال

تعزيز استخدام مبادرات التدخلات النقدية[1] ضمن إجراءات تحديد المصالح الفضلى للأطفال اللاجئين في الأردن

يونيو / حزيران 2020

الملخص التنفيذي

1. **العلاقة المترابطة بين الأسر التي تتلقى المساعدات النقدية وبين احتمالية تعرض الأطفال للعنف والإساءة والإهمال:** المساعدات النقدية الشهرية، المُستمرة والمتّسقة، والمخصصة لتغطية الاحتياجات الأساسية تُخفّض الدوافع الهيكلية لممارسة العنف والإساءة والإهمال، وذلك عن طريق زيادة إمكانية الحصول على الخدمات الضرورية، ومنها الغذاء والرعاية الطبية و / أو التعليم، وتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للعائلة / للأسرة [2]، مما يؤثر إيجابياً على رفاهية/رعاية الأطفال.

2. **الأثرُ الطويل الأمد للمساعدات النقدية على تخفيف خطر العنف والإساءة والإهمال في أوساط الأطفال داخل العائلات** لا يمكن تحديده بوضوح بسبب عدم وجود السلاسل الزمنية ذات الصلة. غير أن التقييم النوعي أظهر بأن **العنف في أوساط الأطفال يعتمد على عدد من العوامل، نذكر منها على سبيل المثال إمكانية الحصول على الخدمات والموارد، والدعم العاطفي والمادي ضمن جملة أمور أخرى.**

3. **مدة المساعدات النقدية وحوادث الحماية:** لاحظت الدراسة أنه كلما طالت مدة تقديم المساعدات، أدّت بدرجة أكبر إلى خفض عدد حوادث الحماية التي يتم توثيقها. وبالمثل، كلما طالت مدة تقديم المبلغ النقدي، كان من المستبعد أن يصبح الأطفال آباءً وأمهات (بمعنى استبعاد حدوث زواج الأطفال)، علماً بأن تقديم النقد لتغطية الاحتياجات الأساسية يُوفّر للأسر الدّعم الملائم الذي من شأنه أن يخفف خطر تعريض الزوج الطفل (الزوجة الطفلة) للعنف المنزلي.

4. **يُستخدم تقديم النقد في أفضل أحواله ضمن إطار الخدمات الشمولية.** فهو يستخدم بالترابط مع هذه الخدمات، وبخاصة عندما يكون جزءاً من عملية إدارة الحالات، فهو يؤدي إلى إحداث أثر أعظم على استراتيجيات التكيف مع العائلة.

خلفية أساسية

خلال الفترة بين سبتمبر / أيلول 2018 وأبريل / نيسان 2019، وعندما كانت هذه الدراسة البحثية قيد التنفيذ، استضاف الأردن ما يقارب 750,000 لاجئ، منهم ما يزيد عن 650,000 لاجئ من سوريا وفق البيانات المسجلة لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. إن نصف هؤلاء اللاجئين هم دون سن 18 عاماً، وما يزيد عن نسبة 82% من جميع اللاجئين السوريين يعيشون تحت خط الفقر الأردني.[3] وإن التحديات الاجتماعية والاقتصادية، واقترانها بمحدودية الحصول على الخدمات العامة يزيد من التوتر بين عائلات اللاجئين، ويسهم في اتباعها استراتيجيات التكيف السلبية. وتركّز أدوات مبادرات التدخلات النقدية الحالية، ومنها إطار تقييم الهشاشة،[4] بصفة رئيسة، على برامج التحويلات الخاصة بتلبية الاحتياجات الأساسية / برامج التحويلات الاجتماعية التي تركز على العوامل الاجتماعية الاقتصادية بدلاً من التركيز على احتياجات الحماية المحددة ذات العلاقة بحماية الطفل، أو بالعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي. ويجري العمل حالياً على تطوير مسارات منفصلة للإحالات الخاصة بحماية الطفل، وبالعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي لتلبية الحاجة إلى ضمّ العائلات التي تستقبل خدمات إدارة حالات حماية الأطفال إلى برامج المساعدات النقدية.

---

1 وفقاً لسياستها بشأن مبادرات التدخلات النقدية، تُعرّف المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مصطلح "مبادرات التدخلات النقدية" بما يلي: "جميع مبادرات التدخلات التي يقدم فيها النقد أو القسائم، لأغراض شراء السلع والخدمات، إلى اللاجئين والأشخاص الآخرين المشمولين باختصاص المفوضية، على أساس فردي أو مجتمعي. ولا يشتمل المفهوم على النقد أو القسائم التي تقدم إلى الحكومات أو الأطراف الفاعلة الأخرى التابعة للدولة، أو على الدفعات التي تقدم إلى العاملين في المجال الإنساني، أو إلى مقدمي الخدمات. ويمكن استخدام هذا المصطلح بطريقة تبادلية مع مصطلح "التحويلات النقدية" أو مصطلح "برامج التحويلات النقدية". وللاطلاع على المزيد من مبادرات التدخل النقدية، وكذلك على السياسة المعنية بمبادرات التدخل النقدية، انظر إلى الموقع الإلكتروني: https://www.unhcr.org/cash-based-interventions.html..

2 المساعدات النقدية العاجلة بالمقارنة لا تظهر تأثيرا قويا (إيجابيا أم عكسيا) على تعرض الأطفال اللاجئين للعنف والإساءة والإهمال.

3 وفقا لتقرير حالة السكان لعام 2017، الصادر عن إطار تقييم الهشاشة – إطار تقييم الهشاشة هو مبادرة مشتركة بين الوكالات لإنشاء نظام يدعم المجتمع الإنساني في الأردن: 1) وضع خصائص وصفية للهشاشة في أوساط الأسر اللاجئة السورية، والتمكين من رصد التغيرات في الهشاشة على مر الزمان. و 2) توجيه المساعدات بطريق أكثر كفاءة وإنصافا استنادا إلى تطبيق معايير هشاشة مشتركة. و 3) تقوية مستوى التنسيق وصناعة القرار بشأن المساعدات الإنسانية. وللحصول على المزيد من المعلومات بشأن إطار تقييم الهشاشة، انظر الموقع الإلكتروني: https://data2.unhcr.org/en/working-group/54.

4 المرجع نفسه.

الأسئلة الأساسية التي تناولتها الدراسة البحثية

يتمثّل الهدف الرئيس لهذه الدراسة البحثية في تحليل العوامل التي تُسهم في حدوث العنف والإساءة والإهمال على مستوى الأسرة،[5] ثم تقييم أثر البرامج النقدية القائمة على الأطفال المعرضين لخطر التعرض للعنف والإهمال، أو المعرضين له فعلياً. وسوف تُستخدم حصيلة نتائج الدراسة البحثية كدليل إثبات على دعم استعمال المساعدات النقدية كأداة موحدة ومشتركة، وكجزء من نظام مساعدات أوسع نطاقاً، لتخفيف مخاطر الحماية المحددة للشركاء الذين يقدمون خدمات إدارة الحالات. وقد احتوى الأسئلة الأساسية التي تناولتها الدراسة البحثية على ما يلي:

- ما هي العوامل التي من الممكن أن تكون عوامل محتملة ومساهِمة في التخفيف من شدة العنف والإساءة والإهمال، أو في زيادتها، أو تخفيضها، أو في نشوء بواعث القلق بشأن حماية الأطفال، في أوساط الأطفال اللاجئين داخل الأردن؛ بمعنى ما هي العوامل أو الخصائص المشتركة داخل الأسر التي تم تسجيل أطفالها على أنهم يتعرضون لخطر العنف والإساءة والإهمال؟[6]
- كيف يؤثر تقديم المساعدات النقدية على حدوث العنف والإساءة والإهمال داخل العائلة؟

مصادر البيانات

يستند البحث بصورة أساسية إلى تحليل البيانات الكمية المستقاة من أربع مجموعات بيانات مختلفة لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وهي:

- بيانات **نظام إدارة معلومات حماية الطفل** (CPIMS) بشأن خدمات حماية الأطفال الذين يتلقون خدمات إدارة الحالات، والذين كانوا قد تعرضوا للإساءة أو الإهمال.[7]
- بيانات **بروغرس proGres**[8] وتشمل عيّنة عشوائية من العائلات التي لم يتم تحديد أي طفل من أطفالها على أنه قد تعرَّض لأي عنف أو إساءة أو إهمال داخل الأسرة، لتعمل كمجموعة ضابطة.
- بيانات **نظام معلومات مساعدات اللاجئين RAIS**[9] بشأن مساعدات اللاجئين التي تقدم شهرياً إلى المتلقين لتلبية احتياجاتهم الأساسية.
- بيانات **نظام معلومات مساعدات اللاجئين RAIS** بشأن الأسر التي تتلقى مساعدات نقدية عاجلة للتصدي لبواعث القلق الطارئة بشأن الحماية، من خلال منحة نقدية تعطى لمرة واحدة.

نتائج المساعدات النقدية

أظهرت الدراسة البحثية الأثر التالي للمساعدات النقدية على الأسر (على المدى القصير، والمتوسط والطويل):

1. **نظراً لتعقيدات الظروف العائلية المتأثرة بالعنف والحرب والنزوح، فإن أفضل استعمال لأسلوب تقديم النقد (المبلغ النقدي) يكون ضمن إطار الخدمات الشمولية.** فمن شأن مبادرات التدخل الشمولية للحماية والمساعدة أن تطبق نهجاً يتناول العمر ونوع الجنس الاجتماعي والتنوع، وأن يتضمن المشورة الفردية والجماعية، والدعم النفسي الاجتماعي، والتدريب على مهارات الأبوّة والأمومة الإيجابية، والإحالة إلى الخدمات الطبية والتعليمية. وإن استعمال المبالغ النقدية بالترابط مع هذه الخدمات، ولا سيما عندما يكون جزءاً من عملية إدارة الحالات، من شأنه أن يؤدي إلى إحداث أثر إيجابي بطريقة أكثر فاعلية على استراتيجيات التكيف العائلية، وذلك عن طريق إيجاد بيئة تمكينية ومقاربة ممنهجة للحماية.

5 تجدر الملاحظة بأن كلا من مصطلح "عائلة" ومصطلح "أسرة" يستعملان في هذا التقرير، بصفة رئيسة بسبب اللغة المستخدمة في مصادر البيانات التي جُمعت. ومع أن مصطلح "أسرة" يمكن أن يضم أفراداً ليسوا من ذوي القربى، إلا أن المصطلحين قابلين للمقارنة نسبياً للأغراض الأوسع نطاقا لهذه الدراسة البحثية.
6 هذه تشير إليها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالرمز LP-AN، وهو رمز للاحتياجات المحددة في نظام التسجيل لدى المفوضية.
7 قدمت المفوضية مجموعة بيانات مجهولة الاسم، تحتوي على 74 نقطة بيانات، وتشمل ما مجموعه 21,992 فردا، منهم 10,718 فردا استُقيت معلوماتهم من نظام إدارة معلومات حماية الطفل، وتضمنت 2,979 فردا تعرضوا للإساءة أو العنف أو الإهمال (LP-AN).
8 قاعدة بيانات "بروغرس proGres" هي نظام التسجيل العالمي للخصائص الوصفية لفئات اللاجئين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.
9 يشير الرمز "RAIS" إلى "نظام معلومات مساعدات اللاجئين، وهو أداة التنسيق وإزالة الازدواجية لتقديم المساعدات داخل البلدان في المنطقة (لبنان، الأردن، مصر والعراق). ويستعمل أكثر من 200 شريك نظام "RAIS" بنشاط.

2. **يوجد معامل ارتباط عكسي بين الأسر التي تتلقى المبالغ النقدية وبين احتمالية تعرض الأطفال للعنف والإساءة والإهمال.** فالمساعدات النقدية الشهرية، المستمرة والمتّسقة، لتلبية الاحتياجات الأساسية تخفض الدوافع الهيكلية للعنف والإساءة والإهمال، عن طريق زيادة إمكانية الحصول على الخدمات الضرورية التي تشمل الغذاء والرعاية الطبية، و/أو التعليم، وتحسين الواقع الاجتماعي الاقتصادي الكلي للعائلة / للأسرة [10] مما يأتي بأثر ملائم على رفاهية الأطفال. وتُجسَّد النتيجة بصورة أكبر ببيانات حماية الطفل الموجهة نحو زواج الأطفال، كأحد بواعث القلق الأشد إلحاحاً داخل المجتمع، ويُعزى السبب الرئيس لبروزها المفاجئ والقوي على مستوى البلد لظروف اللاجئين الاجتماعية الاقتصادية الآخذة في التدهور، وللمستويات المخفضة من المساعدات الإنسانية. [11]

3. **الأثر الطويل المدى للمبالغ النقدية في تخفيف شدة خطر وقوع العنف والإساءة والإهمال في أوساط الأطفال داخل العائلات لا يمكن تحديده بوضوح من واقع التحليل الحالي، نظراً إلى نقص البيانات ذات الصلة على مرور الزمان.** ومع ذلك، فإن التقييم النوعي الذي يستند إلى المعلومات التي يتم الحصول عليها من خلال مناقشات المجموعات المركزة يظهر أن العنف في أوساط الأطفال يعتمد على عدد من العوامل، التي تضم:

أ) المدى الذي تؤدي فيه الممارسات التقليدية الضارة والأعراف الاجتماعية إلى عدم المساواة.
ب) الحصول على الخدمات والموارد.
ج) الدعم العاطفي والمادي، والآفاق.

4. **تكون المساعدات النقدية أكثر فعّالية عندما تُستكمل بالخدمات الشمولية لحماية الطفل:** فعندما تقدم المساعدات النقدية، فإنها مع ذلك تكون مرتبطة، بصورة عامة، بانخفاض احتمالية أن تكون لدى العائلة حالة موثّقة سبق وأن تعرّضت للعنف أو الإساءة أو الإهمال. وفي هذا السياق، تؤدي عملية إدارة الحالات والمسارات المستقلة للإحالات إلى المساعدات النقدية دوراً مهمّاً، بصورة خاصة؛ بمعنى أن العائلات التي لديها أطفال كانوا قد تعرضوا إلى العنف أو الإساءة أو الإهمال من المحتمل أن يكون لديها مقدمو خدمات / أفراد يتقاضون أجوراً، ولكن بواعث القلق المتعلقة بالحماية غالباً ما تحتاج أيضا إلى التعامل معها من خلال نطاق واسع من الخدمات التي من شأنها أن تُخفف من عوامل الإجهاد داخل الأسر. [12]

5. **مدة المساعدات النقدية:** لاحظت الدراسة البحثية أنه كلما طالت مدة المساعدة، أدّت بدرجة أكبر إلى حدوث انخفاض في عدد حوادث الحماية الموثّقة. وبالمثل، فبينما كانت الدراسة تقيّم أثر المساعدات النقدية على زواج الأطفال[13] أو على قيام الأطفال بدور الرعاية الأبويّة، لاحظت أنه كلما طالت مدة تقديم المبالغ النقدية، قلّت احتمالية أن يصبح الأطفال آباءً وأمهات (قلت احتمالية زواج الأطفال). ومع أن المبالغ النقدية لا ينظر إليها بأنها تترك أثراً مباشراً على الحد من زواج الأطفال، إلا أنها كانت بصورة عامة تُحدث أثراً إيجابياً على الحصول على الخدمات، ومنها الخدمات الصحية والتعليمية، الأمر الذي يؤدي إلى تخفيف حدة العواقب السلبية لزواج الأطفال. وكما تُظهر بيانات حماية الطفل والعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، فإن زواج الأطفال غالباً ما يكون مرتبطاً بمستويات مرتفعة من العنف المنزلي، ولا سيما عندما تكون الفجوة العمرية بين الزوجين كبيرة. كما أن المبالغ النقدية التي تقدم لتغطية الاحتياجات الأساسية توفر للأسرة دعماً ملائماً من شأنه أن يخفف من خطر تعرض الزوجة الطفلة (الزوج الطفل) إلى العنف المنزلي.

خصائص أسر اللاجئين: مخاطر تعرض الأطفال للعنف والإساءة والإهمال في المنزل، ومخاطر الحماية الأخرى

حُدّدت جوانب ديموغرافية عديدة داخل الأسر كعوامل مساهمة في حدوث العنف والإساءة والإهمال، ومن هذه الجوانب وجود ربّ / ربّة أسرة معيشية أعزب / عزباء، ومستويات تعليمية متدنية في أوساط مقدمي الرعاية، إلى جانب محدودية توافر فرص لكسب الدخل في العائلة. وعلى العموم، فإن التحليل بيَّن وجود معامل ارتباط عكسي بين المساعدات النقدية وحدوث العنف أو الإساءة أو الإهمال. فقد شهدت الأسر التي تتلقى مساعدات نقدية على المدى الأطول مستوىً أقل من انتشار العنف والإساءة والإهمال. [14]

---

10 المساعدات النقدية العاجلة لا تظهر، من باب المقارنة، تأثيراً قوياً (معامل ارتباط إيجابي أو سلبي) على تعرض الأطفال اللاجئين لتأثير قوي للعنف والإساءة.

11 مصدر البيانات: العنف القائم على النوع الاجتماعي، بيانات نظام المعلومات المشترك بين الوكالات (البيانات المشتركة بين الوكالات بشأن حماية الطفل والعنف القائم على النوع الاجتماعي).

12 نظرا إلى وجود العديد من طرائق شمول حالات الحماية في المساعدات النقدية والإحالات، بما في ذلك الإحالات الموحدة للزيارات المنزلية من خلال شركة "مايندست"، وهي أحد شركاء المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أو الإحالات المنفصلة للشمول الاستثنائي في المساعدات الخاصة بتلبية الاحتياجات الأساسية / المساعدات الاجتماعية من خلال كوادر حماية الطفل، فلا بدّ من إجراء تحليل إضافي لهذا العبء.

13 مع أنها تندرج خارج نطاق ومجموعة البيانات المستخدمة لأغراض هذه الدراسة، إلا أن الخلفية الأساسية المستقاة من الدراسة البحثية عن زواج الأطفال في الأردن كشفت النقاب عن أن انتشار ظاهرة زواج الأطفال تتراجع كلما ازدادت الثروة، رغم أن تلك الدراسة لم تكن تركز على اللاجئين تحديدا. ومن المحتمل أن يُعزى ذلك إلى جوانب الضعف الخاصة التي تواجه اللاجئين. ومع ذلك، فلكي نفهم على نحو كامل هذه التضاربات، سوف يُصار إلى إجراء دراسات بحثية إضافية. انظر الدراسة التي أجرتها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف): دراسة نوعية للأعراف الاجتماعية الأساسية وللأسباب الاقتصادية التي تؤدي إلى زواج الأطفال في الأردن (2019)، الصفحتان 43-44، وهي متوافرة على الموقع الإلكتروني: https://www.unicef.org/jordan/media/1796/file/Jordan-Reports.pdf.

14 لاحظ أن البيانات المستخدمة تستند إلى الحالات التي تقدم إليها خدمات إدارة الحالات، وهي لا تمثل انتشار بواعث القلق المتعلقة بحماية الأطفال على مستوى البلد.

حجم الأسرة:

الأسر الكبيرة الحجم ترتبط ارتباطاً مباشراً بمستوى تعرّض أعلى لممارسة العنف والإساءة والإهمال مع الأطفال. ففي عدد كبير من الأسر، إذا ما تعرض طفل واحد للعنف والإساءة والإهمال، فإن الأطفال الآخرين في تلك الأسرة يكونون قد تعرضوا هم أيضاً إلى مثل هذه الحوادث. وعلى النقيض من ذلك، فإن العائلات ذات الأحجام الكبيرة تشهد بصورة عامة مستوى من الضعف/الهشاشة الاجتماعية الاقتصادية أقل (مقارنة بالأسر الصغيرة الحجم). وهذا يمكن أن يُعزى إلى وجود أفراد أسرة إضافيين، ومنهم ممن يمكن أن يكونوا أطفالاً، يساعدون العائلة على التكيف مع الأوضاع.

نوع الجنس الاجتماعي:

إنّ ما يزيد عن نصف جميع الأطفال (55%) الذين تعرضوا لحوادث العنف والإساءة والإهمال هم من الفتيان. كذلك سُجّلت مستويات أعلى من جوانب الضعف/الهشاشة في أوساط الأسر التي لديها فتيان. ونظرا إلى قَبول ممارسة عدم الإبلاغ، في أغلب الأحيان، عن الحوادث التي تقع في أوساط الفتيات بسبب الأعراف المتعلقة بنوع الجنس الاجتماعي – وهذه الممارسة تُبقي تلك الفتيات داخل البيوت (مما يُصعّب عليهن المعرفة بوجود مثل هذه الخدمات، وبالتالي الحصول عليها)، ونظراً إلى الخوف من وصمة العار المغروس في النفوس، وإلى غير ذلك من الأمور، فمن الممكن أن يكون هناك المزيد من انتشار العنف والإساءة والإهمال في أوساط الفتيات بمستوى يفوق المستوى الذي تعكسه البيانات، الأمر الذي يستلزم إجراء المزيد من الدراسات البحثية في هذا المجال. وتُظهر العيّنة الكلية أن نسبة 30% تقريباً من الأسر تعيلها/ترأسها الإناث، وأن هذه الأسر التي تعيلها/ترأسها الإناث تُبلّغ، بصورة عامة، عن حوادث العنف والإساءة والإهمال التي تقع في أوساط أطفالها، وأن ثمّة احتمالية أكبر لتسجيل حوادث حماية بأنها حوادث تقع بصورة مستمرة في أوساط الأسر التي تعيلها/ترأسها الإناث، وليس في أوساط الأسر العشوائية. كذلك تحدّثت الأسر التي تعيلها/ترأسها الإناث عن تزايد التحديات التي تواجهها في الحصول على الخدمات. ولا تزال النساء والفتيات يتعرضن للمخاطر، بصورة خاصة، في المراحل الأولى التي يصلن فيها إلى البلد، ومع ذلك تُظهر أولئك النساء اللواتي يتلقين مبالغ نقدية منهن انخفاضا في الضعف/الهشاشة مع مرور الزمان، وهذا يوضح بالتالي بأن مبادرات التدخلات النقدية لتلبية الاحتياجات الأساسية تُحدِث أثراً إيجابياً على سحب النساء المعرضات للخطر من واقع الضعف/الهشاشة.

30% من جميع الأسر التي تعيلها/ترأسها الإناث:

أكثر تبليغاً بصورة عامة عن حوادث العنف والإساءة والإهمال التي تقع في أوساط أطفالهن.
يواجهن احتمالية أكبر لتسجيل حوادث الحماية بأنها حوادث تقع بصورة مستمرة.
يُبلّغن عن تزايد التحديات في الحصول على الخدمات.

الاختلافات الجغرافية:

يشير التحليل إلى أن عدد حوادث العنف التي جرى التبليغ عنها في محافظتي المفرق والزرقاء (اللتين تستضيفان المخيمين الرئيسيين للاجئين) أعلى من العدد الذي تم التبليغ عنه في المحافظات الأخرى. وقد أكد تحليلُ البيانات الذي أجراه فريق العمل المعني بنظام إدارة معلومات حماية الطفل في عام 2018 هذه المعلومات، ما يوضح بأنه تم تحديد عدد أكبر من الأطفال، وبأن خدمات حماية الأطفال قد قدمت إليهم في محافظة المفرق (وتشمل مخيم الزعتري)، ومحافظة الزرقاء (وتشمل مخيم الأزرق). وقد حُدّدت أعداد أعلى لهؤلاء الأطفال في المخيمات، وذلك يُعزى إلى استخدام آلية تواصل أكثر فاعلية جرى تأسيسها في المخيمين، وإلى الزيارات المنزلية المتكررة. ومن المحتمل أن تساهم الظروف المعيشية القاسية، وعدم استقرار وحدات الإيواء في الضغط (الإجهاد) والإحباط والافتقار إلى الأمل، والتي من شأنها أن تتسبب في حدوث العنف والإساءة والإهمال. إن الوصول إلى الأسر والعائلات المقيمة في المخيمين أكثر يسر وسهولة، ولكن مع إقامة نسبة 85% من مجتمع اللاجئين في المناطق الحضرية، فإن تقوية هذا الدعم للجهود المستمرة تأتي لضمان مستوى من التواصل أفضل لمجتمع اللاجئين في المناطق الحضرية. [15]

15 لاحظ أن اللاجئين الحضريين المسجلين هم فقط الذين يتلقون المبالغ النقدية في الأردن، وأن اللاجئين داخل المخيمات غير مشمولين في هذا التحليل. ونظرا إلى أن عددا كبيرا من الحالات قد حُدّدت داخل المخيمات، بسبب استخدام نظم أقوى، فإن الحاجة تقتضي إجراء تحليل إضافي لاحتياجات اللاجئين من سكان المخيم، فيما يتعلق بالمبالغ النقدية والأثر الذي تحدثه.

الدخول إلى البلد المضيف عبر النقاط الحدودية الرسمية مقارنة بالدخول إليه عبر النقاط الحدودية غير الرسمية:

بالأخذ في الاعتبار مسارات الدخول إلى الأردن على مدى السنوات التسع الماضية من الأزمة السورية، فإن نسبة 80% من اللاجئين السوريين دخلوا إلى الأردن بطريقة غير نظامية من خلال نقاط العبور الحدودية الواقعة في شمال الأردن.[16] وقد لوحظت اختلافات كبيرة بين أفراد الأسر الذين وصلوا عبر نقاط العبور الحدودية غير الرسمية، وأولئك الذين وصلوا بطريقة قانونية (عبر مطار الملكة علياء الدولي أو عبر نقطة العبور الحدودية – جابر). أما الذين دخلوا بوضع غير نظامي، فقد تعرضوا لمستوى من العنف والإساءة والإهمال أعلى ممن دخلوا من نقاط العبور الحدودية الرسمية. ومن الممكن أن يكون الإحساسُ الكلي بانعدام الأمن التراكمي - الذي ينتج من المخاطر التي تتم مواجهتها أثناء الفرار، وعند الاقتراب من، والعبور من خلال النقطة الحدودية غير الرسمية، مما يؤدي إلى وضع الدخول غير النظامي، ومع عدم وجود وثائق الهوية، بدايةً ... فإنّ ذلك ربما يعمل على زيادة الإجهاد (الضغوط) في أوساط الأسر، الأمر الذي يؤدي بالتالي إلى التسبب في ظهور مظاهر من الإحباط، والإجهاد العاطفي، والعنف والإساءة والإهمال. ولكن، لكي تُفهم هذه الاستنتاجات فهماً تاماً، سوف يتعيّن إجراء المزيد من الدراسات البحثية.

التعليم:

أظهر عدد السكان المشمولين بالعيّنة بصورة عامة انخفاض مستوى التحصيل العلمي؛ فنسبة تقل عن ستة في المئة (6%) من مقدمي الطلبات الرئيسيين[17] من البيانات التي تم تحليلها لم يحصلوا على أكثر من شهادة الدراسة الثانوية العامة. وتوجد مستويات جديرة بالاعتبار من أحداث العنف والإساءة والإهمال التي يتم التبليغ عنها في المدارس،[18] في حين أن العنف المنزلي لا يُبلّغ عنه إلى حد كبير. ومع أن الدراسات البحثية الأساسية ذات الصلة تندرج خارج نطاق ومجموعة البيانات المستخدمة في هذه الدراسة، فإن الدراسات البحثية التي تشكل خلفيات أساسية عن زواج الأطفال في الأردن توضح بأن التعليم يبقى عاملاً وقائياً قوياً مناهضاً لزواج الأطفال[19]، مع أنها لا تركز على وجه التحديد على اللاجئين. وقد أفادت التقارير بأن حوادث العنف والإساءة والإهمال الممارسة ضد الأطفال، الذين حصل آباؤهم وأمهاتهم / مقدمو الرعاية لهم على مستوىً تعليمي أعلى، قد وقعت بوتيرة أقل. وبالتالي يبدو بأن لمستوى التعليم العالي في أوساط الآباء والأمهات / مقدمي الرعاية أثراً ملائماً على تواصل رعاية الأبوّة والأمومة بطريقة غير عنيفة وإيجابية. وهذا يدعم الحاجة إلى استمرارية البرامج لزيادة قدرات الأبوّة والأمومة على حماية الأطفال، على سبيل المثال، من خلال إعطاء حصص دراسية عن رعاية الأبوّة والأمومة الجيدة، واستشارات الأبوّة والأمومة، ومجموعات دعم الأقران المعنية بزواج الأطفال، وما إلى ذلك.

المهن وفرص كسب الدخل:

لا يوجد لدى أغلبية واضحة (68%) من الآباء والأمهات / مقدمي الرعاية من جميع الأسر المشمولة في العينة أي دخل. ويبين التحليل وجود معامل ارتباط طفيف بين وجود العنف داخل العائلة، وبين إمكانية حصول العائلة على فرص كسب الدخل. كما أن الأطفال الذين تتوافر لآبائهم وأمهاتهم فرص عمل هم أقل عرضة للعنف في المنزل. ومع ذلك، فإن تحليل البيانات يظهر أيضاً بأن الأطفال ربما يواجهون الإهمال، ومخاطر أخرى أو مستوى أعلى من الضعف/الهشاشة داخل فضاء العائلة وخارجه، فيما لو كانوا يعيشون في أسر فيها الوالدان أو مقدمو الرعاية يعملون، نظراً إلى أنهم يُتركون وحدهم لفترات طويلة من الوقت.[20]

لا يوجد لدى أغلبية واضحة (68%) من الآباء والأمهات / مقدمي الرعاية من جميع الأسر المشمولة في العينة أي دخل

16 ابتداء من منتصف عام 2013 وحتى عام 2016، ازدادت تدريجيا القيود المفروضة على الدخول إلى الأردن عبر النقاط الحدودية الرسمية. فقد أُغلقت المعابر الحدودية بالتدريج، ابتداءً من نقاط الدخول الغربية، الواقعة بالقرب من المدن الكبيرة في الأردن وجنوب سوريا، باتجاه نقاط الحدود الشرقية. وقد بدأ السوريون يجوبون صحاري شرق سوريا للدخول إلى الأردن إلى أن أُغلقت الحدود كاملة في عام 2016. لقد عبرت أغلبيةُ اللاجئين الحدود الأردنية عبر نقاط حدودية غير رسمية لأسباب مختلفة، تشمل الخوف من الأطراف الفاعلة التي كانت تقترب منهم وتسيطر على الجانب السوري من الحدود، والقيود المفروضة من قبل السلطات التي تسيطر على الجانب الأردني من الحدود. أما الذين دخلوا إلى الأردن، بما في ذلك من خلال نقاط الحدود غير الرسمية، فقد سُجّلوا عقب ذلك بصورة مشتركة من قبل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومن السلطات الأردنية. وقد أُعيد فتح نقطة حدود جابر في عام 2018، ولكن بقيت عملية الدخول منها مقيّدة.

17 الشخص المسجل بصفة "مقدم الطلب الرئيسي" في نظام (قاعدة بيانات) "بروغرس " يكون في العادة رب الأسرة أو رب العائلة، أو الشخص المحوري الذي يقدم طلب اللجوء.

18 مع أن تحليل العنف والإساءة والإهمال الممارس ضد الأطفال يستند إلى البيانات التي تبيّن الشخص الجاني (المسيء، مرتكب الفعل)، إلا أن المكان، ونوع العنف، والبيانات الحالية المسجلة في نظام بروغرس أو نظام إدارة معلومات حماية الأطفال لا تشمل التفاصيل الضرورية، الأمر الذي يترتب عليه مزيج من البيانات حول الأطفال الذين تعرضوا للعنف أو الإساءة أو الإهمال في البيت كما في الفضاءات العامة.

19 الدراسة التي أجرتها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف): دراسة نوعية للأعراف الاجتماعية الأساسية وللأسباب الاقتصادية التي تؤدي إلى زواج الأطفال في الأردن (2019)، الصفحة 9، وهي متوافرة على الموقع الإلكتروني: https://www.unicef.org/jordan/media/1796/file/Jordan-Reports.pdf. انظر أيضا إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان، الزواج في سن صغيرة جدا: وضع حد لزواج الأطفال (2012)، متوافرة على الموقع الإلكتروني التالي: https://www.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/MarryingTooYoung.pdf (ملاحظا وجود معامل ارتباط في بيئات تنمية ونزوح أخرى).

20 لا سيما إذا كان الوالدان / جميع القائمين على الرعاية عاملين، أو إذا كان الأب الأعزب أو الأم العزباء / القائم أو القائمة بالرعاية يعمل.

استراتيجيات التكيُّف

أوردت التقارير بأن اللاجئين استنزفوا مواردهم مع مرور الزمان بعد وصولهم إلى الأردن. وهذا ما يُبيّنه التحليل، حيث لوحظ بأن ضعف/هشاشة الأسر تزداد بالنسبة إلى أولئك الذين مكثوا في الأردن لعدد ممتد من السنين، دون أن يتلقوا مبالغ نقدية. وعلى النقيض من ذلك، فإن العائلات التي يكون بعض أفرادها في الخارج، تكون مستويات ضعفها/هشاشتها أقل، نظراً إلى وجود شبكة محتملة من الموارد على شكل دعم مادي وتحويلات.

الفجوات والتحديات

1. لا تفسح البيانات التي يتم الحصول عليها من خلال تقييمات المصالح الفضلى للطفل المجال، بدرجة كافية، للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لتطبيق تحليل الأثر على حماية الأطفال عند تقييم ما إذا كانت المساعدات النقدية تصب في مصلحة الطفل الفضلى. فهذا المجال يتطلب شمول نقاط البيانات الإضافية وتحليل البيانات الإضافية في مصالح الطفل الفضلى، وفي الدراسات البحثية الأخرى، ويُفضّل أن يتم ذلك على مدى فترة زمنية أفضل.

2. نظراً إلى أنّ عملية إدارة حالات حماية الأطفال تخضع لتطبيق معايير متشددة على حماية الطفل لأسباب تتعلق بالسلامة والسريّة، وهي بالتالي معزولة عن نظام معلومات مساعدات اللاجئين وعن البيانات الحيويّة الأساسية، ونظراً إلى أن بيانات إدارة حالات حماية الأطفال تتضمن تحليلاً سردياً جديراً بالاعتبار، فمن الصعب ترتيب مجموعات البيانات في جداول متقاطعة.

3. يجب رفع مستوى جودة المعلومات ضمن إجراءات إدارة الحالة وإدراج المعلومات الخاصة بالمدخلات النقدية في مراحل مختلفة من عملية إدارة الحالة.

الاستنتاجات والخطوات التالية

- أظهرت الدراسة أن مستويات مخاطر الحماية في أوساط الأطفال المعرضين للعنف والإساءة والإهمال تتباين تبايناً كبيراً. ويتطلب تحديد وتوثيق الإهمال - والذي يعدُّ إخفاقاً في توفير الرعاية الضرورية، مستوىً رفيعاً من المهارات الفنية، ولكنه يفتقر إلى الإبلاغ عنه بصورة كاملة. وثمة حاجة إلى العمل على ضمان فصل العنف والإساءة والإهمال عن بعضها بعضاً، ومن ثم معالجتها بشكل منفصل، وتقييم معامل الارتباط بين المبالغ النقدية من ناحية، وبين كل منها على انفراد؛ بمعنى العنف، الإساءة والإهمال.

- توضّح الدراسة أن مبادرات التدخلات النقدية يمكن أن تكون أداة فاعلة فيما لو كانت جزءاً من مبادرات تدخل متنوعة في مجالي الحماية والمساعدات. فهذه الأداة لها أثر إيجابي على إمكانية حصول العائلة على الخدمات الضرورية والمنقذة للحياة، وهي بالتالي تسهم في تحقيق الأمان الحسّي والرفاهية العاطفية لأفراد الأسرة، ومنهم الأطفال. ويُفترض انخفاض مستوى الكرب النفسي من خلال استخدام المبالغ النقدية كأحد طرق المساعدات. ويؤدي تكوين الأسرة والشبكات المتنوعة أيضاً دوراً مهماً في الحد من مخاطر الحماية، نظراً إلى أنها توفر الدعم الاجتماعي، وتشتمل على التحويلات من خلال أفراد العائلة الموجودين إما داخل بلد المنشأ، وإما داخل بلد ثالث؛ كما أنها تظهر مستوى عال من الصمود/القدرة على مواجهة الأزمات، وهي أقل ارتباطاً بالحالات الموثّقة من العنف والإساءة والإهمال. لقد لوحظ وجود عدد مرتفع من حوادث العنف والإساءة في أوساط الأسر التي ترأسها/تعيلها الإناث واللاتي يقمن بإعالة عدد كبير من المعالين، ويواجهن التحديات في التكيف مع أثر النزوح القسري، والموارد المرهقة، والانفصال عن أفراد العائلة والأزواج وعدم المساواة في نوع الجنس الاجتماعي، والحق في المشاركة في فرص سبل كسب العيش بطريقة مشروعة بصفتهن لاجئات / بصفتهم لاجئون. وهذه النتيجة مدعومة بوضوح بالبيانات النوعية المستخدمة في عملية إدارة الحالات، وقد تمت مشاركة الآخرين فيها كجزء من تقرير نهاية العام للعام 2018، الذي أعده فريق العمل المعني بنظام إدارة معلومات حماية الطفل.

- وختاماً، فإن هذه الدراسة البحثية توضّح أيضاً بأن تحليل الروابط المباشرة بين توفير المساعدات النقدية لتلبية الاحتياجات الأساسية، وبين أثرها على العديد من رموز الاحتياجات المحددة المتعلقة بالعنف، يمكن تحقيق النتائج المثلى منهما عن طريق توسيع المدى الذي يسترشد فيه كل من عمليات إدارة حالات الحماية ومجموعات بيانات المساعدة ببعضهما بعضاً. ومن الممكن إدخال التعديلات لتقوية البيانات التي تجمعها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وشركاؤها. كذلك فإن استعمال الوحدة النمطية المعنية بحماية الطفل في النسخة الرابعة من نظام (قاعدة بيانات) بروغرس لأغراض إدارة الحالات من شأنها أن تفسح المجال أمام نقاط البيانات الأساسية لتكون متاحة في نظام بروغرس. وعن طريق دمج المعلومات المتاحة عن المساعدات النقدية - وهي المعلومات المتوافرة في نظام معلومات مساعدات اللاجئين في سجلات إدارة حالات الحماية، فإن عملية رصد ومتابعة خدمات إدارة الحالات، والأثر الذي تحدثه المساعدات النقدية عليها، يمكن أن يتم تعزيزها.

مصر: تقيم أثر المساعدات النقدية على حماية الأطفال

تعزيز استخدام مبادرات التدخلات النقدية ضمن إجراءات تحديد المصالح الفضلى للأطفال اللاجئين في مصر

سبتمبر / أيلول 2018 – أبريل / نيسان 2019

الملخص التنفيذي

قيّمت هذه الدراسة البحثية الأثر الفعلي الذي يمكن التّحقّق منه لمبادرات التدخلات النقدية الجاري تنفيذها لصالح الأطفال الذين تعرّضوا، أو هُم عرضةٌ لمخاطر العنف والإساءة والإهمال والاستغلال. كذلك حلّلت الدراسة العوامل التي تسهم في ممارسة العنف والإساءة والإهمال والاستغلال مع الأطفال.

وسوف تدفع استنتاجات الدراسة البحثية عملية التخطيط لتنفيذ مرحلة ثانية من أداة التأهل للانتفاع من مبادرات التدخلات النقدية، التي ينبغي إدماجها في عمليات تقييم حماية الطفل، والتي ستهدف إلى جمع معلومات كمية ونوعية حول الأطفال الذين يعانون من مخاطر العنف والإساءة والإهمال والاستغلال، أو هُم عُرضةٌ لها، وذلك لكي تسترشد بها عملية وضع برامج مبادرات التدخلات النقدية.

أثر المبالغ النقدية على مستويات العنف والضغوط (الإجهاد): كشفت الدراسة البحثية النقاب عن وجود معامل ارتباط إيجابي بين الأسر التي تتلقى المبالغ النقدية، وبين انخفاض احتمالية تعرض الأطفال غير المصحوبين والأطفال المنفصلين للعنف: [1] فقد ذكرت أغلبية المستجيبين أن المساعدات النقدية ساعدتهم في خفض مستوى الإجهاد بدرجة كبيرة أو معتدلة.

تلبية الاحتياجات الأساسية: أظهر التحليل أن المبالغ النقدية كانت مفيدة في تلبية بعض احتياجات البقاء للأطفال غير المصحوبين والأطفال المنفصلين، مع أن تلك المبالغ لم تكن كافية لتغطية كل احتياجاتهم الأساسية.

أثر المبالغ النقدية على عمل الأطفال: اعتماداً على البيانات التي جُمعت من خلال تقييم ضعف/هشاشة اللاجئين في مصر، فقد تبيّن أنّ معامل الارتباط بين المساعدات النقدية، وبين خفض مستوى الانخراط في عمل الأطفال كان ضعيفاً، والذي يمكن أن يعزى إلى كون المبالغ النقدية التي تقدَّم غير كافية لسد فجوة الدخل، إلى جانب العوامل الأخرى المتعلقة بالحماية.

خلفية أساسية

ابتداءً من ديسمبر / كانون الأول 2018، بلغ مجموع عدد اللاجئين المسجلين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين 244,910 لاجئاً [2] (ويشمل هذا المجموع اللاجئين من سوريا والسودان والصومال والعراق وإثيوبيا وجنوب السودان وإريتريا). لقد كان وصول اللاجئين إلى مصر مستقراً نسبياً خلال المدة من العام 1990 إلى وقت متأخر من نهاية العام 2000. ومنذ عام 2011، ونظراً إلى النزاع الدائر في سوريا، فقد فرَّ آلاف النازحين السوريين إلى البلدان المجاورة، وأصبحت مصر بلداً مضيفاً لعدد كبير من اللاجئين السوريين. وفي الفترة ذاتها، كان ما مجموعه 4,176 طفلاً غير مصحوب بعائلته أو ذويه، أو منفصل عن عائلته أو ذويه مسجلين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والعدد الأكبر من هؤلاء الأطفال كان يتألف من أطفال غير مصحوبين.

يتّصف واقع اللاجئين وطالبي اللجوء في مصر بظروف اجتماعية اقتصادية تكتنفها التحديات، وهي تؤثر سلباً على حماية اللاجئين، وعلى الاعتماد على الذات والشمول، ولا سيما فيما يتعلق بالحصول على التشغيل (فرص العمل أو التوظيف)، وعلى التعليم في المدارس الحكومية، وعلى الخدمات الصحية. كذلك فإن الزيادات التي حدثت مؤخراً في تكاليف المعيشة أثرت على اللاجئين وطالبي اللجوء الأكثر ضعفاً/هشاشة، واستنزفت قدراتهم على تلبية احتياجاتهم الأساسية، ما أدى إلى لجوء الكثير منهم إلى اتباع استراتيجيات تكيّف ضارة/مؤذية. إن الأطفال غير المصحوبين والأطفال المنفصلين يعتبرون من الأشخاص الأكثر ضعفاً/تهميشاً، وهم عرضة لمخاطر الحماية المتعاظمة، وهم في الوقت ذاته لا يمتلكون سوى موارد محدودة.

1 مصدر هذا القسم من المعلومات: المناقشات الجماعية المركزة وتقييم هشاشة اللاجئين في مصر، العام 2018.
2 التقرير الإحصائي الشهري عن مصر الذي تصدره المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين – ديسمبر / كانون الأول 2018، متوافر على الموقع الإلكتروني: https://www.unhcr.org/eg/unhcr-egypt-documents.

ولكي يتسنى تحديد الأسر التي تتلقى مساعدات نقدية، فقد أجرت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تقييمات للضعف/للهشاشة، ومنها تقييم ضعف/هشاشة اللاجئين في مصر EVAR[3] بصورة دورية منتظمة. ويركز هذا التقييم على العوامل الديمغرافية والاجتماعية الاقتصادية. ويُجرى كذلك تقييم نوعي منفصل كجزء من عملية إدارة حالات حماية الأطفال، حيث يخضع لهذه العملية الأطفال غير المصحوبين والأطفال المنفصلين وغيرهم من الأطفال المعرضين للخطر لتقييم المصالح الفضلى للطفل. إن تقييم المصالح الفضلى للطفل، وهو تقييم خاص بحماية الطفل تحديداً لا يجمع بيانات اجتماعية اقتصادية كميّة الطابع. فإذا أوضحت نتائج التقييم أن تقديم مساعدة نقدية شهرية للطفل تصب في المصلحة الفضلى للطفل، فسوف تُقدم للطفل المساعدة النقدية إلى أن يبلغ سن 18 عاماً. وتُقدم هذه المساعدات النقدية من خلال شريك المفوضية في مجال حماية الطفل، وهي تعتبر جزءاً من الخدمات المتكاملة لإدارة الحالات.

الأسئلة الأساسية التي تناولتها الدراسة البحثية

يتمثل الهدف الرئيس لهذه الدراسة البحثية في تقييم أثر المساعدات النقدية، إلى جانب تقييم أثر خدمات الحماية الأخرى على ممارسة العنف والإساءة والإهمال والاستغلال مع الأطفال، إضافة إلى تقييم بواعث القلق الأخرى بشأن حماية الطفل في أوساط الأطفال اللاجئين في مصر. وقد هَدفت الدراسة البحثية إلى تحديد العوامل التي تؤثر بطريقة إيجابية أو سلبية على حماية الأطفال.

مصادر البيانات

استفاد التحليل من الاستعراض المكتبي الذي تم إجراؤه في جزئين رئيسيين: أولاهما، استعراض وتحليل جميع البيانات التي وفرها مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مصر بشأن مخاطر حماية الطفل، وذلك بهدف الاطلاع على مدى قوة معامل الارتباط فيما بين إشكاليات حماية الطفل (العنف والإساءة والإهمال والاستغلال) وبين المساعدات النقدية. أما ثانيهما، فقد اشتمل على استعراض جميع التقارير المتوافرة عن حماية الطفل ومبادرات التدخلات النقدية، وكذلك استعراض التقارير الأخرى ذات العلاقة بمصر، وذلك بهدف تقييم احتمالية وجود معامل ارتباط فيما بين المبالغ النقدية وإشكاليات حماية الطفل.

وإضافة إلى الاستعراض المكتبي، فقد استعرض فريق الدراسة البحثية ثلاث مجموعات من البيانات التي استحصل عليها من الأدوات التالية:

- **تقييم هشاشة اللاجئين في مصر (EVAR)، عام 2018.**
- **عيّنة لما مجموعه 17 استمارة من استمارات تقييم مصالح الطفل الفضلى (المصالح الفضلى للطفل).**
- **مناقشات المجموعات المركزة مع 20 طفلا من الأطفال غير المصحوبين والأطفال المنفصلين، ومقابلات شخصية معمّقة مع 72 طفلا من الأطفال غير المصحوبين والأطفال المنفصلين.**

وبالإضافة إلى ذلك، فقد استُخدمت الاستنتاجاتُ المبدئية من الدراسات المسحية - التي تجرى بعد الانتفاع من المساعدات المخصصة للتعامل مع الشتاء، التي تشترك في تقديمها كل من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف)، وذلك بهدف تعزيز بعض جوانب التحليل.

نتائج المساعدات النقدية

1. **وجود معامل ارتباط إيجابي بين الأسر التي تتلقّى المبالغ النقدية، وبين انخفاض احتمالية تعرض الأطفال غير المصحوبين والأطفال المنفصلين للعنف:**[4] ذكرت أغلبية الأطفال غير المصحوبين والأطفال المنفصلين بأن مستوى العنف قد انخفض، بدرجة طفيفة، بعد استلام المساعدات النقدية؛ فقد مكّنتهم تلك المبالغ من المساهمة في سداد إيجارات المساكن وشراء الأغذية، بدلاً من القيام بالأعمال المنزلية، التي كانت تعرضهم للإساءة من جانب أفراد الأسر التي عملوا لديها. كذلك أفسحت المساعدات النقدية المجال أمام الأطفال غير المصحوبين والأطفال المنفصلين الأكبر سنّاً للانتقال إلى أحياء سكنية أكثر أمناً، ولسداد الديون. وعلاوةً على ذلك، فقد أدت المساعدات النقدية إلى خفض مستوى العنف خارج المنزل، إذ ذكر معظم الأطفال أنهم يستطيعون، على أقل تقدير، استخدام سبل المواصلات بدلاً من السّير على الأقدام في الشوارع، الأمر الذي يجنّبهم العنف الممارس في الشوارع. كذلك ذكر الأطفال بأنهم بدأوا يشعرون بالأمان، على الأقل داخل مساكنهم،

[3] يُجرى تقييم هشاشة اللاجئين في مصر سنويا. وتشير وثيقة هذا التقييم إلى البيانات التي تُجمع أثناء إجراء أحدث تقييم لهشاشة اللاجئين السوريين في مصر للعام 2018، وهو بانتظار النشر.

[4] مصدر معلومات هذا القسم من: المناقشات الجماعية المركزة ودراسة تقييم هشاشة اللاجئين في مصر.

بعد استلام المساعدات النقدية. وعندما سئل هؤلاء الأطفال عن درجة رضاهم عن المساعدات النقدية، أفادت أغلبيتهم (حوالي 85%) بأنهم راضون عنها، نظراً إلى أنهم الآن في وضع أفضل مما كانوا عليه قبل تلقي المساعدات النقدية. كذلك ذكرت أغلبية المستجيبين أن المساعدات النقدية ساعدتهم في خفض مستوى الإجهاد (الضغوط) التي يتعرضون لها انخفاضاً كبيراً، أو معتدلاً (25%، و 62% على الترتيب).

2. **أثر المساعدات النقدية في تلبية الاحتياجات الأساسية، ممّا يخفّض العبء المالي:** أوضح جميع المستجيبين تقريباً بأنهم استخدموا المساعدات النقدية في شراء الأغذية (99%)، أو في سداد قيمة الإيجار (92%)، مع أن هذه المساعدات لا تغطي بصورة كاملة جميع الاحتياجات الأساسية اللازمة للبقاء (على قيد الحياة). وبالإضافة إلى ذلك، فحوالي نسبة سبعة في المئة من هؤلاء الأطفال فقط استخدمت المبالغ النقدية في شراء الألبسة أو الأحذية، في حين تمكنت نسبة واحد في المئة فقط من الأطفال من تدبير أمورها فاستطاعت الادخار من هذه المبالغ. وقد أظهر التحليل بأن المبالغ النقدية كانت مفيدة في تلبية بعض احتياجات البقاء لدى الأطفال غير المصحوبين والأطفال المنفصلين، مع أن تلك المبالغ لم تكن كافية لتغطية جميع احتياجاتهم الأساسية. وقد جرى تأكيد هذه النتيجة بصورة إضافية بعد تحليل البيانات المستقاة من المسح الذي أُجري في نهاية العام 2018، بعد الانتفاع من المساعدات المخصصة للتعامل مع الشتاء، والتي تشترك في تقديمها كل من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف)؛ فقد ذكرت أغلبية الأطفال غير المصحوبين والأطفال المنفصلين بأن المساعدات النقدية ساعدتهم في تحسين ظروفهم المعيشية، بدرجة كبيرة أو طفيفة (74%). وبالمثل فقد أفادت نسبة 86% من هؤلاء الأطفال بأن المساعدات النقدية قد خفضت أعباءهم المالية، كما أفادت نسبة 94% من الأطفال بأن المساعدات النقدية عملت على التأثير بصورة إيجابية في ظروفهم المعيشية.

3. **أثر المساعدات النقدية على عمل الأطفال:** يشتمل استبيان دراسة تقييم ضعف/هشاشة اللاجئين في مصر على مجموعة من الأسئلة حول معدل انتشار حالات عمل الأطفال اللاجئين، ومن ضمنها أيضاً نوع العمل، وساعات العمل في الأسبوع، وظروف العمل الاستغلالية. واعتماداً على البيانات التي جُمعت من خلال التقييم المذكور، فقد وجد التقييم بأن معامل الارتباط بين المساعدات النقدية والحد من عمل الأطفال كان ضعيفاً جداً، وذلك من الممكن أن يعود، بصورة جزئية إلى أن قيمة المبلغ النقدي للمساعدة لم يكن كافياً لسد الفجوة في الدخل، وذلك إضافة إلى العوامل الأخرى المتعلقة بالحماية.

4. **مدة ومبلغ المساعدة النقدية:** يبلغ معدل مدة استلام المساعدات النقدية في أوساط الأطفال غير المصحوبين والأطفال المنفصلين حوالي 10 أشهر تقريباً.[5] فقد سلّمت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين نسبةُ 50% من الأطفال غير المصحوبين والأطفال المنفصلين، الذين أُجريت مقابلات شخصية معهم لأغراض هذه الدراسة المسحية، ما بلغ مجموعه أقل من 5,000 جنيه مصري (294 دولاراً أمريكياً)، وذلك كدعم لتلبية الاحتياجات الأساسية / دعم الحماية الفورية. وقد استلمت نسبة أربع وعشرين في المئة (24%) من هؤلاء الأطفال مبلغاً يتراوح بين 5,000 جنيه مصري و 10,000 جنيه مصري (588 دولاراً أمريكياً)، كما استلمت نسبة 28% من هؤلاء الأطفال مبلغاً أكثر من 10,000 جنيه مصري. وكشف مجموعات المناقشات المركزة النقاب عن أن مبلغ المساعدات النقدية لم يكن كافياً فحسب، ولكنه يحتاج إلى أن يُستكمل بخدمات الحماية الأخرى.

وفي وقت لاحق، وتحديداً في شهر أبريل / نيسان 2019، عدّلت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قيمة المساعدات النقدية المقدمة للأطفال غير المصحوبين والأطفال المنفصلين بحيث تغطي نسبة 56% من الحد الأدنى من سلة نفقاتهم.[6] وبعد ذلك بوقت قصير، اشتركت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي في العمل على شمول الأطفال غير المصحوبين والأطفال المنفصلين في تلقي المساعدات الغذائية. واستناداً إلى النهج الحقوقي، وإلى مهمة الحماية الموكلة إلى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فيما يتعلق بالأطفال المشمولين باختصاص المفوضية، فقد ترتّب على ذلك وجود أولوية كبيرة لإعطاء المساعدات الغذائية إلى جميع الأطفال غير المصحوبين والمسجلين لدى المفوضية، وقد بلغ عدد الأطفال الذين اشتركت المفوضية والبرنامج في استهدافهم 3,300 طفل.

5. **خصائص الأسر للاجئين:** مخاطر حماية الأطفال غير المصحوبين والأطفال المنفصلين والأطفال اللاجئين الآخرين.

6. **خصائص الأسر:** أكثر من نصف اللاجئين وطالبي اللجوء (53%) الموجودين في مصر هم من السوريين، ويليهم في الترتيب السودانيون الذين يمثلون حوالي ربع مجتمع اللاجئين المسجلين لدى المفوضية في مصر (لغاية نهاية عام 2018، عندما جرى تحليل البيانات).[7] وثلث الأسر تقريباً لديهم طفل أو طفلان، في حين أن نسبة 20% من الأسر لديها ثلاثة إلى أربعة أطفال. ونسبة أربعة في المئة من الأسر لديها خمسة أطفال أو أكثر. ومن حيث تكوين الأسرة، فقد ذكر الأطفال غير المصحوبين أنهم يتشاركون في السكن مع لاجئين آخرين (من غير أقاربهم). وكان ربع هؤلاء الأطفال يعيشون داخل أسر معيشية مكوّنة من خمسة أفراد، ونسبة 40% من تلك الأسر كان لديها ستة أفراد أو أكثر. ومما يثير الاهتمام، أنّ حدوث التعرض للعنف كان أقل احتمالية في أوساط الأطفال الذين يعيشون داخل أسر معيشية أكبر حجماً.[8] وقد تبيّن أن احتمالية تعرض الأطفال للعنف في الأسر الأكبر حجماً أقل احتمالية من الأسر الأخرى. ومن الممكن أنُ يعزى ذلك إلى أن وجود عدد أكبر من الأفراد في العائلة يُمكّن العائلة من التكيف بطريقة أفضل.

5 ملاحظة: معظم الأطفال غير المصحوبين والأطفال المنفصلين الذين خضعوا للتقييم من حيث احتياجهم إلى المساعدات النقدية مستمرون في تلقي هذه المنح حتى يبلغوا سن الثامنة عشرة.
6 ابتداءً من شهر يناير / كانون الثاني 2019، أنشأت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ما يسمّى بالحد الأدنى لنفقات الأسرة، وقيمته (89,50) دولارا أمريكيا.
7 التقرير الإحصائي الشهري عن مصر – المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الصادر في شهر ديسمبر / كانون الأول 2018، متوافر على الموقع الإلكتروني: https://www.unhcr.org/eg/unhcr-egypt-documents.
8 مصدر البيانات هو: تقييم هشاشة اللاجئين في مصر للعام 2018، ودليل الإثبات الذي تجمّع من المناقشات الجماعية المركزة.

عدد الأطفال في كل أسرة

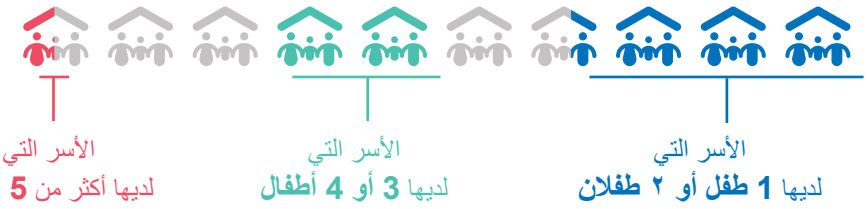

7. **مدة اللجوء في البلد المضيف:** ما زال معظم الأطفال اللاجئين غير المصحوبين والأطفال المنفصلين يعيشون في مصر منذ سنة أو سنتين. فقد كشفت المقابلات الشخصية النقاب عن أن حالات وصول هؤلاء الأطفال الأحدث عهداً (أقل من سنة واحدة) كانت على الأرجح تتعرض للعنف، ويعود ذلك إلى افتقارهم إلى آليات الدعم الفوري والشبكات الاجتماعية. ومع مرور الوقت، أُقيمت هذه الشراكات، ولوحظت في أوساط هؤلاء الأطفال درجة طفيفة من الصمود/القدرة على مواجهة الأزمات.

8. **مخاطر الحماية:** أفاد معظم الأطفال غير المصحوبين والأطفال المنفصلين بأنهم فقدوا ارتباطهم بأفراد عائلاتهم وأقاربهم في بلدان منشأهم، وبأنهم شعروا بالخوف وهم في معزل عن الأشخاص الآخرين نظراً إلى عدم ثقتهم بهم. كما أفاد بعضهم بأنهم قد تعرضوا للضرب (المُبرّح) في الشوارع، ولسرقة ممتلكاتهم حتى من قبل رفقاء السكن، وأنّ قلةً منهم تعرّضت للتحرش والاستقواء (التّنمّر) في الشوارع. وعلاوة على ذلك، أوضحت البيانات النوعية المستقاة من عمليات تقييم مصالح الطفل الفضلى من خلال المقابلات الشخصية التي أُجريت معهم بأن الظروف المعيشية لمعظم هؤلاء الأطفال كانت غير ملائمة ولا تفي بالغرض. كذلك ذكر معظم الأطفال أنهم ينامون على الأرض إما على فرشات وإما مباشرة على بُسُط . وفضلاً عن ذلك، فقد كانت معظم حالات هؤلاء الأطفال تعاني من سوء التهوية في أماكن سكناهم؛ فحوالي 9 أطفال تقريباً من كل 10 أطفال تمت مقابلتهم ذكروا بأنهم تعرّضوا إلى شكل واحد أو أكثر من أشكال العنف في السنة الماضية (بمعنى تعرضوا للعنف العاطفي (75%)، أو العنف الجسدي (80%) أو العنف الاقتصادي (30%)).

9. **التعليم:** واظبت نسبة تسعة وثمانين في المئة (89%) من الأطفال اللاجئين في الفئة العمرية 6 سنوات إلى 17 سنة على الدوام في المدرسة، في حين لم تكن نسبة 11% من الأطفال اللاجئين مواظبة على ذلك. ومن بين الأطفال غير المواظبين، كانت نسبة 40% منهم لا تواظب بسبب ارتفاع كلفة التعليم؛ و 15% منهم لم تواظب لأنها لم تكن على دراية بإجراءات التسجيل، و 14% لأنها كانت تواجه تحديات تعود إلى الافتقار إلى الوثائق القانونية الصحيحة. وعزى بعض هؤلاء الأطفال عدم المواظبة إما إلى الأوقات المتأخرة المخصصة للفترة الثانية للدوام المدرسي، وإما إلى أنهم كان يعانون من الإعاقة أو من ظروف طبية خطيرة.[9] كذلك أظهرت المقابلات الشخصية المعمّقة مع الأطفال غير المصحوبين والأطفال المنفصلين بأن ثلث هؤلاء الأطفال لم يسبق لهم أن واظبوا على الدوام في المدارس في مصر، مع أن ثلاثة أرباع هؤلاء الأطفال كانوا قد واظبوا على الدوام في المدارس في بلدان منشأهم، الأمر الذي يوضح بأن هذا الانخفاض الكبير في التعليم المدرسي كان نتيجة النزوح (اللجوء أو التهجير) ولم يكن بالضرورة أكثر ارتباطاً باستلام المساعدات النقدية أو بعدم كفاية قيمة تلك المساعدات.

10. **مستوى انتشار عمل الأطفال:** كما أوضحت الدراسة، فإن ثلاثة في المئة (3%) فقط من الأطفال المصحوبين، في الفئة العمرية 5 سنوات إلى 17 سنة، أفادوا بأنهم كانوا يعملون، إما لصالح شخص آخر، أو لصالح أحد أفراد الأسرة، أو في عمل يرأسه/يمتلكه أحد أفراد الأسرة، وكان معظم الأطفال اللاجئين العاملين من الذكور.[10] كذلك أشارت البيانات إلى احتمالية أن يترك حوالي ثلاثة أرباع الأطفال العاملين، من الفئة العمرية 15 إلى 17 عاماً، المدرسة لكي يمارسوا العمل. وكانت نسبة خمسة وثمانين في المئة (85%) من الأطفال اللاجئين العاملين يعملون أكثر من 43 ساعة عمل في الأسبوع، وكانوا ينخرطون في أنواع العمل المختلفة: ثلثاهم كانوا منخرطين في العمل بدوام كامل، في حين كان ثلثهم ينخرط مؤقتاً في أعمال عَرَضية (متقطعة وغير موسمية)، وعدد قليل منهم كانوا ينخرطون في وظائف موسمية. ومن المرجّح أن نسبة ستة وعشرين في المئة (26%) من الأطفال العاملين كانوا يتعرضون لعمل يتطلب حمل الأحمال الثقيلة، و 45% يتعرّضون للغبار، أو الأدخنة أو الغازات؛ و 11% للحرارة أو الرطوبة. وحوالي ثلث الأطفال تعرضوا لمخاطر أخرى نتيجة لظروف العمل.[11]

11. **أثر المساعدات النقدية على التعرض للعنف:** استناداً إلى المقابلات الشخصية المعمّقة مع الأطفال غير المصحوبين والأطفال المنفصلين، وإلى التحليل الكمي، فقد أظهرت الدراسة وجود معامل ارتباط طفيف بين استلام المساعدات النقدية وانخفاض العنف.[12] وعلاوة على ذلك، فقد ذكر الأطفال غير المصحوبين والأطفال المنفصلين أن المبلغ الذي يستلمونه يساعد في سداد قيمة الإيجار؛ وهذا بالتالي يجعلهم أقل عرضة للعنف. غير أن المبلغ منخفض، ولذلك فإنهم ما زالوا مضطرين للعيش في الأحياء الفقيرة ذات الخدمات المحدودة. وفي بعض الأحياء، يتعرض هؤلاء الأطفال أيضاً للعنف في الشوارع، حيث يعرف جيرانهم بأنهم يعيشون وحدهم، ولا يستطيع أحدٌ من الناس دعمهم إذا ما تعرضوا للإهانة أو التعنيف (الإساءة ...).

9 / 10 / 11 المرجع نفسه.
12 كان معامل الارتباط قويا جدا بسبب العدد الصغير لحجم العينة في الدراسة.

الفجوات والتحديات

1. كان التحدي الرئيس في هذه الدراسة يتمثّل في أن بيانات تقييم ضعف/هشاشة اللاجئين في مصر، كما تم جمعها على مستوى الأسر، تتضمّن كذلك نقاط بيانات محدودة عن العنف الممارس مع الأطفال. وعلاوة على ذلك، فإن جميع حالات الأطفال غير المصحوبين والأطفال المنفصلين التي أُجريت لها تقييمات مصالح الطفل الفضلى لم تكن جزءاً من عينة دراسة تقييم ضعف/هشاشة اللاجئين في مصر. وبناء على ذلك، فإن مجموعات البيانات المختلفة لم تكن قابلة للاستخدام المتبادل inter-operable، كما أنها لم تكن مترابطة، وهي بالتالي غير قابلة للمقارنة.

2. كان جميع الأطفال الذين تم اجراء مقابلات شخصية معهم من خلال مجموعات المناقشات المركزة يستلمون مساعدات نقدية من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ولم تكن الدراسة قادرة على تحديد مجموعة ضابطة يمكن استخدامها للمقارنة فيما بين الواقِعَين: واقعُ الأطفال المتلقّين المساعدات النقدية، وواقع الأطفال غير المتلقّين المساعدات النقدية.

3. مع أن المعلومات عن المساعدات النقدية مشمولة في وثائق إدارة حالات حماية الأطفال، إلا أن هذه المعلومات تحتاج أيضا إلى حفظها بطريقة تعزز البرامج المراعية للعمر، وتفسح المجال أمامها لتكون أيسر استعمالاً وإتاحةً للتحليل الإحصائي.

4. استنادا إلى التغذية الراجعة من الأطفال غير المصحوبين والأطفال المنفصلين، الذين أُجريت مقابلات شخصية معهم لأغراض هذه الدراسة، فإنّ الحاجة تقتضي تعزيز متابعة واقع كل طفل على انفراد، وذلك من خلال الجهة التي تقوم بمهمة إدارة الحالات، وذلك يشمل ما يتعلق بالمساعدات النقدية والاحتياجات الأساسية.

الاستنتاجات والخطوات التالية

- خلُصت الدراسة إلى أن مبادرات التدخلات النقدية يمكنها أن تُحدث أثراً إيجابياً على حماية الأطفال كجزء من استجابة أكثر شمولاً. **واستناداً إلى التحليل نفسه، فقد تمت التوصية بزيادة مبلغ المساعدات النقدية، وربطها بمساعدات نقدية أخرى (من وكالات / جهات أخرى)، وتنفيذها مع خدمات حماية الأطفال.**

- كمُتابعة لهذه الدراسة البحثية، تم اقتراح إجراء تحليل أكثر تفصيلاً لأثر مبادرات التدخلات النقدية على خفض العنف، ويشمل ذلك إجراء التحليل كجزء من عملية توفير خدمات الحماية والمساعدة الأوسع نطاقاً. وفي هذا الصدد، يجب إعداد استبيان شمولي بحيث يشمل أسئلة عن تعرض الأطفال للعنف، والإساءة والإهمال والاستغلال (من الجانبين الانفعالي/الحسي والجسدي)، في المنزل والمدرسة وفي الفضاء العام، إضافة إلى ضرورة اشتمال الاستبيان على العناصر المتعلقة بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بتكوين الأسرة، والبيئة، وخصائص المسكن، والدخل، والمصروفات، والمساعدات النقدية التي يتم استلامها. كذلك يجب تصميم دراسة مسحية شاملة بهدف التّحقق مما إذا كان مبلغ المساعدات النقدية كافياً لضمان توافر الحد الأدنى من الظروف المعيشية، التي يمكن أن تفضي إلى خفض درجة العنف وتخفيف المخاطر الأخرى.

يعود الفضل في إجراء الدراسات البحثية إلى:
صوفي إتزولد، رشا بطارسه، ريتا – فلورا كيفوركيان، ستيفن تشوكا، بيرنادت موتيشي، أمِت سن، بالافي راي، هولي بيرمان، جيوسيبي سميون، وآنا-لاورا ساكو من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛ وكذلك إلى شادي صالح، دكتوراة وماجستير في الصحة العامة، والدكتور هاني الديماصي، والدكتورة فاطمة الجميل، ونور الأرناؤط – درجة الماجستير في الصحة العامة من الجامعة الأمريكية في بيروت، والفرق الاستشارية من شركة مايندست في الأردن، وشركة الزناتي وشركاؤه في مصر.

الروابط الإلكترونية:
https://data2.unhcr.org/en/situations/syria
https://www.nolostgeneration.org/
https://www.refworld.org/docid/54589a6a4.html

صورة الغلاف: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين / بسام دياب
الحق في الصورة: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين / ليلي كارلِسل

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين - دائرة الحماية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

نتائج الدراسة الرِّياديَّة

تعزيز خدمات حماية الأطفال
عن طريق إدراج مبادرات التدخلات النقدية كجزء
من البرامج الشمولية